تبدو الجولة الثامنة من مفاوضات فيينا حول الاتفاق النووي الإيراني حاسمة للتوصل إلى تفاهمات أو الدخول في أزمة، مع تحديد مهلة اسابيع للاتفاق، ليبرز أمس ترويج روسي لحصول تقدم، غير أن ذلك لم يترجم بنتائج واضحة، خصوصاً مع تمسك طهران برفع العقوبات أولاً

مفاوضات فيينا
تفاؤل روسي بلا نتائج

إيران متمسّكة برفع العقوبات أولاً... ومطالبة إسرائيلية بموقف أكثر حزماً

تحدث أوليانوف عن تفاؤل فعال حول رفع العقوبات (الكسي هلادا/فرانس برس)

للحديث تتمة...

الجزائر... رفصات كثيرة وأرجل لا تحتمل

عثمان لحياني

مثل شعبي في الجزائر يقول ما معناه «في الرأس أفكار كثيرة عن رقصات متنوعة، لكن الأرجل لا تحتمل ولا تستطيع أن ترقصها كلها». ينطبق هذا المثل على الوضع الذي توجد فيه الجزائر في الظرف الحالي، إذ تريد الحكومة إصلاح الأوضاع الداخلية وتدبير الشأن العام، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الحادة، وفي الوقت نفسه ترميم التمزقات التي حصلت في علاقات الجزائر بدول الإقليم، لكن ذلك لا تفعله يد مرتعشة وأرجل من طين.

بلا شك فإن السلطة السياسية ومنظومة الحكم هي المسؤولة وحدها عن كل الاختلالات التي حصلت ولا تزال، لأنها لم تكن لتسمح أبداً للمجتمع السياسي بالمشاركة في صياغة السياسات ورسم الخيارات والأهداف، ولأنها قتلت كل روح نقدية في الفضاءات الإعلامية، وكانت مزهوة بنخبة من المحللين المتملقين والمتسلقين بأدبيات «القوة الإقليمية». والسلطة هي التي تتحمّل المسؤولية أيضاً عن الكلفة الباهظة التي دفعتها الجزائر ومخرجاتها من الهشاشة الاقتصادية والإرهاق الاجتماعي، نتيجة الأخطاء والعبث الحاصل في إدارة السياسات، ولأنها (السلطة) كانت تفضّل الخيارات والسبل السهلة في الحكم وتنفيذ السياسات، بالاعتماد على الولاء قبل الكفاءة، والإنجاز قبل التخطيط، والعمل بلا معطى أو قاعدة بيانات.

من حق الجزائريين، نخباً وأحزاباً ومواطنين، أن يعلنوا خوفهم من المستقبل في حال ضاعت فرصة الإصلاح مجدداً، وفي حال عادت السلطة إلى خلق مناخ يسمح بتشكل جديد لمجموعات تستفيد لوحدها أو تتقاسم المقدرات والناتج المحلي، ولأن الجزائريين غير مستعدين لدفع كلفة أخرى لا تنتج الإصلاح اللازم، لا تُطمئن أحداً رغبة السلطة في التخلي عن الأساليب العقيمة في إدارة الشأن العام، والانتهاء من منطق اختصار حال البلد في بهجة عناوين نشرة أخبار التلفزيون الرسمي، لأن ما حدث الأسبوع الماضي مزعج ومقلق، بمحاسبة صحافي بسبب مقال رأي كتبه، ومحاكمة رئيس حزب بسبب موقف سياسي أطلقه، والتضارب الحاصل في البيانات والأرقام الاقتصادية بين الوزراء، وإغراق الدولة بمزيد من المجالس والهياكل الاستشارية لا جدوى منها. أما التهنئة الصادمة التي أصدرها المدير العام للتلفزيون الرسمي لأطقمه، بعد كارثة الصور الرديئة لوصول المنتخب الفائز بكأس العرب، فتلك قصة أخرى.

طهران، القدس المحتلة
العربي الجديد

مع عودة مفاوضات فيينا حول الاتفاق النووي الإيراني، في جولتها الثامنة، والحديث عن هامش زمني لا يتعدى بضعة أسابيع للتوصل إلى تفاهمات، كانت روسيا تتحدث أمس الثلاثاء عن تقدّم «لا خلاف عليه» في المباحثات، والتي تركز على رفع العقوبات عن طهران، في ضوء مطالبة الأخيرة بإقدام واشنطن على رفع العقوبات كخطوة أولى ومطالبتها بتقديم ضمانات لعدم الخروج من أي اتفاق لاحقاً. غير أن الحديث الروسي المتفائل، لا يجد له انعكاساً واضحاً حتى اليوم، خصوصاً مع ربط إيران تقدم المفاوضات بـ«إلغاء العقوبات بشكل عملي»، وسعيها للاستفادة من امتيازات الاتفاق النووي، ولا سيما عوائد النفط. وبعد يوم مع انطلاق الجولة الثامنة من مفاوضات فيينا الاثنين، بدأت أمس الثلاثاء اجتماعات لجان الخبراء لبحث القضايا العالقة الخلافية فيما يتصل بملفي رفع العقوبات والخطوات النووية. وأكد المبعوث الروسي إلى المحادثات ميخائيل أوليانوف أن مجموعة العمل احرزت تقدماً «لا خلاف عليه». وكتب على «تويتر»: «تجري المناقشات بشكل فعال في المحادثات غير المباشرة».

وجاء هذا الموقف فيما كان المفاوضون في لجنة الخبراء حول رفع العقوبات، يعملون على إكمال مسودة تحدد النقاط الخلافية في هذه القضية، فيما بحث المفاوضون في لجنة الخبراء إيجاد حلول للنقاط الخلافية في هذا الشان والتي تم تحديدها في الجولة السابعة في مسودة جاهزة. كما بحثت لجنة «الإجراءات التنفيذية» ملف آليات تنفيذ الاتفاق المحتمل في ضوء مطالبة إيران بضرورة أن تقدم الولايات المتحدة أولاً على رفع العقوبات، ثم تقوم طهران بالتحقق من ذلك، فضلاً عن المطالبة بتقديم ضمانات لعدم الخروج من الاتفاق النووي لاحقاً في هذه الإدارة الأميركية أو في الإدارات المقبلة. لكن التفاؤل الروسي كان يصطدم بتمسك إيراني بالمواقف نفسها، إذ شدد كبير المفاوضين الإيرانيين، علي باقري كني، في تصريح لوكالة «إرنا» الإيرانية أمس، على أن «سر النجاح والتقدم في المفاوضات في التوصل إلى اتفاق يكمن في إلغاء العقوبات بشكل مؤثر وعملي»، مشيراً إلى أن أطراف المفاوضات أكدت خلال الاجتماع الافتتاحي لهذه الجولة الإثنين «أولوية مسألة رفع العقوبات»، معتبراً أن «حصول تقدم في هذا الملف يمكنه أن يسهل الطريق للتوصل إلى اتفاق».

وعن إمكانية الوصول إلى اتفاق لإحياء الاتفاق النووي حتى نهاية يناير/ كانون الثاني المقبل، شدد باقري كني على أنه «كلما أبدى الطرف الآخر استعداداً وإرادة أكثر جدية للقبول بالآليات المطلوبة لدى الجمهورية الإسلامية في رفع العقوبات، خصوصاً ما يتعلق بموضوعي التحقق من إلغائها وتقديم ضمانات، يمكن الوصول إلى الاتفاق في أقصر وقت»، ودعا الولايات المتحدة إلى رفع العقوبات أولاً لتعود إيران إلى التزاماتها النووية بعد التحقق من رفع العقوبات عملياً، مشيراً إلى أن رفع العقوبات عن القطاعين المالي والمصرفي على جدول أعمال المفاوضات الحالية.

من جهته، قال وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان إن التفاوض سيجري على «نص مشترك جديد» تم التوصل إليه، مؤكداً أن «أهم موضوع بالنسبة لإيران هو رفع العقوبات والتحقق من ذلك عملياً». وأكد أمير عبد اللهيان في تصريحات لوسائل إعلام إيرانية خلال مراسم تأبين السفير الإيراني في اليمن حسن إيرلو الذي توفي حسب السلطات الأسبوع الماضي، «أننا نريد أن نصل إلى نقطة يمكن فيها بيع النفط الإيراني بسهولة ومن دون مانع وأن يتم تحويل عوائده بالعملة الصعبة إلى حسابات إيران المصرفية»، مشدداً على أنه «يجب أن تتمكّن إيران من الاستفادة من جميع امتيازات الاتفاق النووي» الاقتصادية.

> باقري كني: النجاح يكمن في إلغاء العقوبات بشكل عملي
>
> بينت: وضعنا استراتيجية شاملة لمواجهة الخطر الإيراني

وأضاف الوزير الإيراني أن المفاوضات تتركز حالياً على بحث النقاط الخلافية المحددة، لافتاً إلى أنه «إذا ما أبدى الطرف الآخر الجدية فيمكن الوصول إلى اتفاق جيد في المستقبل القريب». وتابع: «محادثات فيينا تسير في اتجاه صحيح... نعتقد أنه إذا وصلت للأطراف الأخرى جولة المحادثات، التي بدأت للتو، بحسن نيّة، فإن من الممكن التوصل إلى اتفاق جيد لجميع الأطراف».

وكان المنسق الأوروبي للمفاوضات، أنريكي مورا، قد قال بعد الجلسة الافتتاحية للجنة المشتركة للاتفاق النووي، مساء الإثنين، إن المفاوضات «على الطريق الصحيح»، مؤكداً ضرورة إنهاء المفاوضات للوصول إلى اتفاق «في فترة زمنية معقولة في غضون أسابيع وليس أشهراً». وذكر أنه «إذا عملنا خلال الأيام والأسابيع المقبلة بجهد مكثف فيمكننا أن نصل إلى نتيجة إيجابية»، داعياً إلى اتخاذ «قرارات صعبة» للتوصل إلى اتفاق لعودة واشنطن وطهران إلى تنفيذ تعهداتهما في رفع العقوبات، وتنفيذ الالتزامات النووية بالاتفاق النووي. فيما كان المفاوض الأميركي روب مالي قد حذّر في وقت سابق من أن الهامش الزمني لا يتعدى «بضعة أسابيع»، محذراً من «أزمة» في حال فشل الجهود الدبلوماسية.

في غضون ذلك، كان رئيس الحكومة الإسرائيلي، نفتالي بينت، يقول إن إسرائيل لن تعارض تلقائياً أي اتفاق نووي «جيد» مع إيران، لكن يجب على القوى الكبرى اتخاذ موقف أكثر حزماً. وأضاف في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية أمس «بالطبع يمكن أن يكون هناك اتفاق جيد. بالطبع، نحن نعرف المعايير. لكن هل من المتوقع أن يحدث ذلك الآن في الظروف الحالية؟ لا، لأنه يجب أن يكون هناك موقف أكثر حزماً». وقال إن «إيران تتفاوض من موقف ضعيف للغاية. لكن للأسف العالم يتصرف كما لو أنها في موقف قوي». وشدد على أن إسرائيل ليست ملزمة بأي اتفاق يتم التوصل إليه. وأشار إلى وجود خلافات في الرأي مع الولايات المتحدة، مضيفاً: «لن نطلب أبداً موافقة من أحد للدفاع عن أنفسنا. تماماً مثلما لا نطلب ولم نطلب من الولايات المتحدة في الماضي الدفاع عنا. لن نطلب منها أن ترسل جنوداً للدفاع عنا، وظيفة الدولة اليهودية والجيش هي حماية أنفسنا».

ونفى بينت كلاماً لرئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو بأنه وافق على سياسة «عدم المفاجآت» مع واشنطن، مما يعني إعلام واشنطن بشأن النوايا العسكرية الإسرائيلية تجاه إيران. وقال إن «إسرائيل ستحتفظ دائماً بحقها في الرد وستدافع عن نفسها بنفسها». وقال إن «إسرائيل وضعت مع الإذاعة الإسرائيلية أمس «بالطبع يمكن أن يكون هناك اتفاق جيد. بالطبع، نحن نعرف المعايير. لكن هل من المتوقع أن يحدث ذلك الآن في الظروف الحالية؟ لا، لأنه يجب أن يكون هناك موقف أكثر حزماً». وقال إن «إيران تتفاوض من موقف ضعيف للغاية. لكن للأسف العالم يتصرف كما لو أنها في موقف قوي». وشدد على أن إسرائيل ليست ملزمة بأي اتفاق يتم التوصل إليه. وأشار إلى وجود خلافات في الرأي مع الولايات المتحدة، مضيفاً: «لن نطلب أبداً موافقة من أحد للدفاع عن أنفسنا. تماماً مثلما لا نطلب ولم نطلب من الولايات المتحدة في الماضي الدفاع عنا. لن نطلب منها أن ترسل جنوداً للدفاع عنا، وظيفة الدولة اليهودية والجيش هي حماية أنفسنا».

وفي سياق متصل، أعلن وزير الخارجية الإيطالي، لويجي دي مايو، الذي كان يزور تونس، حول خريطة الطريق لتجاوز الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد والتي أعلنها في 13 ديسمبر/كانون الأول الحالي، وتشمل تنظيم استفتاء وطني حول إصلاحات دستورية بالإضافة إلى إجراء انتخابات تشريعية العام المقبل. يأتي ذلك بينما يواصل عدد من النواب والشخصيات السياسية في تونس إضرابهم عن الطعام كإجراء احتجاجي ضد انقلاب قيس سعيّد على الدستور.

وجاء في بيان للرئاسة التونسية أمس الثلاثاء أن سعيد «أطلع وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي على أهم المحطات والاستحقاقات المقبلة عليها بلادنا في سنة 2022، وشدد على أنه اتخذ التدابير الاستثنائية وما تلاها من قرارات في إطار حرصه على الاضطلاع بدوره كاملاً لحماية الدولة التونسية». من جهته، أعرب دي مايو، بحسب البيان نفسه عن «تفهم إيطاليا لمسار الإصلاحات الطموح الذي وضعه رئيس الجمهورية وتدعمه».

وتتزامن زيارة دي مايو إلى تونس ولقاؤه سعيّد، مع غضب شعبي في تونس بسبب سياسة السلطات الإيطالية المتعسفة تجاه المهاجرين التونسيين. وطالبت منظمات حقوقية أمس، بوقف كل مسارات التعاون مع الجانب الإيطالي في مجال الهجرة إلى حين الكشف عن مصير مهاجرين تونسيين غير نظاميين فقدوا أخيراً، والكشف عن ملابسات وفاة العديد منهم في ظروف مريبة، وفق وصف هذه المنظمات. في غضون ذلك، لا يزال المضربون عن الطعام ضد الانقلاب على الدستور في تونس، يتمسكون بمواصلة معركة الأمعاء الخاوية، والتي بدأوها يوم الخميس الماضي، وذلك على الرغم من بروز دعوات لرفع الإضراب، بعد نقل المناضل عز الدين الحزقي (75 عاماً) إلى المستشفى أول من أمس الإثنين، ووضعه تحت المراقبة الصحية. وأكد رئيس المكتب السياسي لحزب «ائتلاف الكرامة»، وعضو مجلس الشعب المضرب عن الطعام، يسري الدالي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «عزيمة المضربين راسخة وإيمانهم قوي بالقضية العادلة التي يدافعون عنها، وهي مقاومة الانقلاب ونصرة الديمقراطية»، مشدداً على أنه «رغم طلبات رفع الإضراب ورغم تدهور صحة عدد من المناضلين والصعوبات، فإننا مستمرون في إضراب الجوع حتى نحقق الأهداف المعلنة».

وبيّن أن «معركة الأمعاء الخاوية نجحت إلى حد الآن في جمع المعارضين من كل المشارب السياسية والحقوقية في مقر الإضراب (مقر حزب حراك تونس الإرادة في العاصمة) الذي أصبح ملتقى للديمقراطيين». وأكد الدالي أنه «لن يرفع الإضراب حتى تحقيق الأهداف وتحقيق مزيد من الحشد للتضييق على الانقلاب ومحاصرته وفضح ممارساته الاستبدادية»، مستدركاً: «صحيح أن إضراب الجوع قد لا يسقط الانقلاب، ولكن نهدف إلى تحفيز أنصار الديمقراطية على مقاومته، فليس بالضرورة أن يكونوا إلى جانبنا في إضراب الجوع، بل على الأقل أن يكونوا إلى جانب الديمقراطية في معركة إسقاط الانقلاب». وأضاف: «نهدف إلى أن نحشد ونحفز التونسيين على تظاهرة احتجاجية كبيرة يوم 14 يناير/كانون الثاني المقبل، وسنكشف عن تفاصيل الخطوات النضالية المقبلة في وقتها».

ولفت الدالي إلى أن «وضع المناضل عز الدين الحزقي يبعث على القلق، خصوصاً بعد الهبوط الذي أصابه وتدهور مؤشراته الصحية، ما اضطر إلى نقله (أول من أمس الإثنين) إلى المستشفى». وتتواصل موجة التضامن والمساندة للمضربين عن الطعام، وقد تعززت أكثر بعد نقل الحزقي إلى المستشفى. وفي السياق، نشر الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي، غازي الشواشي، تدوينة عبر موقع فيسبوك أعلن فيها مساندته للحزقي، متمنياً له السلامة والشفاء العاجل. بدوره، قال رئيس البرلمان التونسي، ورئيس حزب حركة النهضة، راشد الغنوشي، إنّ الحزقي «أحد رجالات تونس... قدمه راسخة في النضال والعطاء ضد الاستبداد... يتعالى عن كل الصغائر، فقط من أجل الوطن». واعتبر الغنوشي في منشور عبر فيسبوك، أن «المناضل عز الدين الحزقي بجسده يخطّ درساً في التضحية والمقاومة»، معرباً عن تضامنه ودعمه له.

> تضامن مع الحزقي وإصرار على مواصلة الإضراب عن الطعام

تونس: سعيّد يروّج لخريطته السياسية دولياً

قدم الرئيس التونسي قيس سعيّد شرحاً لوزير الخارجية الإيطالي أمس حول خريطة الطريق التي أعلنها أخيراً، بينما يواصل رافضو انقلابه إضرابهم عن الطعام

تونس ـ **آدم يوسف**

يواصل الرئيس التونسي قيس سعيّد، محاولة حشد الدعم لقراراته، ليس فقط على المستوى الشعبي، وإنما أيضاً على الصعيد الدولي، بعدما طالبت العديد من الدول بعودة المسار الديمقراطي وعمل المؤسسات في البلاد عقب تجميدها من قبل سعيّد وحصرها بيده. وفي السياق، قدم الرئيس التونسي أمس الثلاثاء، شرحاً لوزير الخارجية الإيطالي، لويجي دي مايو، الذي كان يزور تونس، حول خريطة الطريق لتجاوز الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد والتي أعلنها في 13 ديسمبر/كانون الأول الحالي. وتشمل تنظيم استفتاء وطني حول إصلاحات دستورية بالإضافة إلى إجراء انتخابات تشريعية العام المقبل. يأتي ذلك بينما يواصل عدد من النواب والشخصيات السياسية في تونس إضرابهم عن الطعام كإجراء احتجاجي ضد انقلاب قيس سعيّد على الدستور.

وجاء في بيان للرئاسة التونسية أمس الثلاثاء أن سعيد «أطلع وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي على أهم المحطات والاستحقاقات المقبلة عليها بلادنا في سنة 2022، وشدد على أنه اتخذ التدابير الاستثنائية وما تلاها من قرارات في إطار حرصه على الاضطلاع بدوره كاملاً لحماية الدولة التونسية». من جهته، أعرب دي مايو، بحسب البيان نفسه عن «تفهم إيطاليا لمسار الإصلاحات الطموح الذي وضعه رئيس الجمهورية وتدعمه».

وتتزامن زيارة دي مايو إلى تونس ولقاؤه سعيّد، مع غضب شعبي في تونس بسبب سياسة السلطات الإيطالية المتعسفة تجاه المهاجرين التونسيين. وطالبت منظمات حقوقية أمس، بوقف كل مسارات التعاون مع الجانب الإيطالي في مجال الهجرة إلى حين الكشف عن مصير مهاجرين تونسيين غير نظاميين فقدوا أخيراً، والكشف عن ملابسات وفاة العديد منهم في ظروف مريبة، وفق وصف هذه المنظمات. في غضون ذلك، لا يزال المضربون عن الطعام ضد الانقلاب على الدستور في تونس، يتمسكون بمواصلة معركة الأمعاء الخاوية، والتي بدأوها يوم الخميس الماضي، وذلك على الرغم من بروز دعوات لرفع الإضراب، بعد نقل المناضل عز الدين الحزقي (75 عاماً) إلى المستشفى أول من أمس الإثنين، ووضعه تحت المراقبة الصحية. وأكد رئيس المكتب السياسي لحزب «ائتلاف الكرامة»، وعضو مجلس الشعب المضرب عن الطعام، يسري الدالي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «عزيمة المضربين راسخة وإيمانهم قوي بالقضية العادلة التي يدافعون عنها، وهي مقاومة الانقلاب ونصرة الديمقراطية»، مشدداً على أنه «رغم طلبات رفع الإضراب ورغم تدهور صحة عدد من المناضلين والصعوبات، فإننا مستمرون في إضراب الجوع حتى نحقق الأهداف المعلنة».

وبيّن أن «معركة الأمعاء الخاوية نجحت إلى حد الآن في جمع المعارضين من كل المشارب السياسية والحقوقية في مقر الإضراب (مقر حزب حراك تونس الإرادة في العاصمة) الذي أصبح ملتقى للديمقراطيين». وأكد الدالي أنه «لن يرفع الإضراب حتى تحقيق الأهداف وتحقيق مزيد من الحشد للتضييق على الانقلاب ومحاصرته وفضح ممارساته الاستبدادية»، مستدركاً: «صحيح أن إضراب الجوع قد لا يسقط الانقلاب، ولكن نهدف إلى تحفيز أنصار الديمقراطية على مقاومته، فليس بالضرورة أن يكونوا إلى جانبنا في إضراب الجوع، بل على الأقل أن يكونوا إلى جانب الديمقراطية في معركة إسقاط الانقلاب». وأضاف: «نهدف إلى أن نحشد ونحفز التونسيين على تظاهرة احتجاجية كبيرة يوم 14 يناير/كانون الثاني المقبل، وسنكشف عن تفاصيل الخطوات النضالية المقبلة في وقتها».

ولفت الدالي إلى أن «وضع المناضل عز الدين الحزقي يبعث على القلق، خصوصاً بعد الهبوط الذي أصابه وتدهور مؤشراته الصحية، ما اضطر إلى نقله (أول من أمس الإثنين) إلى المستشفى». وتتواصل موجة التضامن والمساندة للمضربين عن الطعام، وقد تعززت أكثر بعد نقل الحزقي إلى المستشفى. وفي السياق، نشر الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي، غازي الشواشي، تدوينة عبر موقع فيسبوك أعلن فيها مساندته للحزقي، متمنياً له السلامة والشفاء العاجل. بدوره، قال رئيس البرلمان التونسي، ورئيس حزب حركة النهضة، راشد الغنوشي، إنّ الحزقي «أحد رجالات تونس... قدمه راسخة في النضال والعطاء ضد الاستبداد... يتعالى عن كل الصغائر، فقط من أجل الوطن». واعتبر الغنوشي في منشور عبر فيسبوك، أن «المناضل عز الدين الحزقي بجسده يخطّ درساً في التضحية والمقاومة»، معرباً عن تضامنه ودعمه له.

> تضامن مع الحزقي وإصرار على مواصلة الإضراب عن الطعام

مرور الكرام

2021 سنة سعيدة للاحتلال والاستبداد

وائل قنديل

يمكن أن يوصف عام 2021 الذي يلملم أوراقه للانصراف بأنه كان عام اغتيال الرواية الحقيقية، وتسييد الرواية الكاذبة، الفاسدة. يمكن، أيضاً، أن تضع له عنواناً عريضاً من كلمتين: الجريمة تفيد. وثبت باليقين أن الجريمة تفيد جداً وتجعل من مرتكبيها أصدقاء وحلفاء لكل من أظهروا يوماً تعاطفاً مع ضحايا الجرائم. كانت سنة سعيدة على عبد الفتاح السيسي وبشار الأسد وخليفة حفتر في ليبيا، والحفتر المدني الجديد الصاعد في تونس على أكتاف كهنة معبد الثورات المضادة. يتمدد السيسي وينتعش محاطاً بعرابين الصداقة وهدايا التعاون، من كل الذين اكتسبوا قيمتهم الإنسانية ومكانتهم الحضارية من البقاء بمنأى عن مشروعه الدموي الفاشي، المؤسس على القتل والإبادة واستحلال الخصوم والمعارضين، حياتهم وأموالهم وممتلكاتهم وسمعتهم. فجأة، وجد السيسي نفسه محاصراً بدعوات التصالح والصداقة، وإسقاط الرواية الحقيقية لما جرى، وإسكات كل من يردونها أو يحاولون الاحتفاظ بها حية بمواجهة الرواية الأخرى للمأساة، فأجبرت النوافذ على الصمت، أو تغيير الخطاب بما لا يعكر صفو الصداقة الناشئة. كان أثمن ما حصل عليه السيسي، وأغلى ما حققه من مكاسب، هو السعي التركي الرسمي الحثيث لطي الصفحة، وفتح صفحة جديدة. وبانفتاح أنقرة على السيسي، انفتحت أمامه، بالتتابع، أبواب أخرى، كانت مغلقة، ولم يكن أحد يظن أنها ستفتح بهذه السهولة. الأمر نفسه، تجده مع بشار الأسد، الذي عاش عاماً هو الأمتع والأكثر رغداً، بعد أعوام من العزلة، بقي فيها بلا صديق، سوى شريكيه في جريمة إبادة الشعب السوري، موسكو وطهران وبالتبعية حزب الله. ها هو بشار الآن يستقبل وفود أصدقاء اليوم، أعداء الأمس، ويقف أمام خزانة ملابسه محتاراً، ماذا يرتدي في أول قمة عربية تعقد بحضوره بعد سنوات من الاستبعاد وتعليق العضوية، عقاباً على جرائم ضد الإنسان السوري. في ليبيا، يستعد ابن القذافي، وخليفة حفتر لدخول سباق الانتخابات الرئاسية، على الرغم من مشاكل قانونية وقضائية تؤثر على حظوظ الأخير. وهي العملية التي ستجرى تحت رعاية الأمم المتحدة، والشركاء/ الفرقاء الإقليميين اللاعبين في الساحة الليبية، ومن يربح سيكون مدعوماً ومعترفاً بشرعيته من كل هؤلاء، حتى وإن كان تاريخه كله سلسلة من الجرائم. الاحتلال الصهيوني، كذلك، يأتي في طليعة الرابحين في 2021، إذ بات يمحص ويدقق في قوائم المطبعين، ويتخير منها الأكثر نفعاً وفائدة، بعد عقود من التوسل والتسول بحثاً عمن يقبل ببعض التطبيع الخجول. الآن، يجد الاحتلال نفسه مصدراً للسلاح وللسلطة، ومفتاحاً لمرور النظام الرسمي العربي إلى العالم، من دونه يبقى الحاكم العربي تحت تهديد تقارير الإدانة لملف حقوق الإنسان، وبه تنحل العقد وتزال العقبات، شريطة دفع الثمن مقدماً، في صورة صفقات تطبيع، معلنة أو مخفية، حتى أبت السنة أن ترحل إلا بصفعة من رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي نفتالي بينت على وجه النظام العربي كله، بإعلانه في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية: «بصورة قاطعة، توجد لإسرائيل عاصمة واسمها القدس، وهي عاصمة فقط لدولة إسرائيل. وهي ليست عاصمة لدولة أخرى. لذلك لا مكان لقنصلية فلسطينية في القدس». هذا الشخص اليميني المتطرف يتجول في عواصم العرب، في الوقت الذي يحب، ويستقبل في قصور الحكام العرب، حليفاً وصديقاً وشريكاً، ولا يهتز لأحدهم جفن، بل يخرج على شعبه مباهياً بأنه الأكثر قرباً منه، ومن الناحية الأخرى يحاول بشتى السبل إظهار أن الأجدر والأقدر على احتواء المقاومة الفلسطينية وإخضاعها لأمر واقع صهيوني جديد يقوم على مبدأ: الأرض مقابل الأموال والمساعدات والمنح.

من هو بن إليوت الذي ضمّه السيسي لمجلس أمناء المتحف؟

تُطرح علامات استفهام كبيرة حول تعيين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي البريطاني بن إليوت في مجلس أمناء المتحف المصري الكبير، خصوصاً مع الاتهامات التي تلاحق الرجل في بلاده، خاصة حول طبيعة عمله

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في واقعة غريبة، أصدر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قراراً جمهورياً في 10 مايو/ أيار الماضي، برقم 180 لسنة 2021، بتشكيل مجلس أمناء هيئة المتحف المصري الكبير لمدة ثلاث سنوات برئاسته، لكنه عاد وأصدر قراراً جمهورياً في 14 ديسمبر/كانون الأول الحالي برقم 597 لسنة 2021، بشأن استبدال نص المادة الأولى من قراره السابق، فماذا حدث؟

الإجابة عن هذا السؤال جاءت في طيات القرار الثاني، والذي استبدل نص المادة الأولى من القرار الأول بنص جديد طبق الأصل تقريباً، على اسماء التشكيل الأول.

وضم المجلس في عضويته من الأجانب، وفق القرار الأول: تارو أسو نائب رئيس وزراء اليابان، وجوني ساساكي مدير متحف كيوتو الوطني الياباني، والأمير سلطان بن سلمان رئيس مجلس إدارة وكالة الفضاء السعودية، وماكس هولين مدير متحف المتروبوليتان الأميركي، وزوراب بولوليكاشفيلي الأمين العام منظمة السياحة العالمية.

كما ضم المجلس من المصريين بحسب القرار: وزير السياحة والآثار خالد العناني، وزيرة الثقافة إيناس عبد الدايم، وزير المالية محمد معيط، مدير مكتبة الإسكندرية مصطفى الفقي، وزير الآثار الأسبق الدكتور زاهي حواس، وزير الثقافة الأسبق الدكتور فاروق حسني، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري هشام عكاشة، محافظ البنك المركزي الأسبق فاروق العقدة، وزير النقل الأسبق رجل الأعمال محمد لطفي منصور، والإعلامي شريف عامر.

في السياق، قال مصدر قانوني إنّ «القرار الذي أصدره السيسي بتشكيل مجلس أمناء المتحف، احتوى على مخالفة قانونية جسيمة، وهي أن القرار الجمهوري نص في مادته الأولى على أنه «يشكل مجلس أمناء هيئة المتحف المصري الكبير لمدة ثلاث سنوات برئاستنا»، في إشارة للسيسي بشخصه، بينما المعروف أن مثل هذه القرارات تصدر بصيغة مختلفة تماماً وهي «برئاسة رئيس الجمهورية»، بصفته وليس بشخصه.

وأوضح المصدر أن «أي طعن على القرار أمام مجلس الدولة، سيتم قبوله على الفور، وسيتم إلغاء القرار». وأضاف أن «هناك أثرياء وأمير بالقرار رئيس الجمهورية، تتمثل في إسباغ صفة «الدكتور» على وزير الثقافة الأسبق فاروق حسني، وهو لم يحصل أصلاً على درجة الدكتوراه من أي جامعة معروفة».

وتستعد مصر بالتزامن مع مرور 100 عام على اكتشاف مقبرة الملك توت عنخ آمون، لافتتاح المتحف الكبير في 2022. إلى ذلك، وبعدما نشرت الجريدة الرسمية مضمون القرار الجمهوري الأول في العدد «18 مكرر (i)» في 10 مايو الماضي، عادت فنشرت، قرار رئيس الجمهورية رقم 597 لسنة 2021 بتاريخ 14 ديسمبر الحالي، في العدد «49 مكرر (i)»، واستُبدل فيه نص المادة الأولى من القرار الأول رقم 180 لسنة 2021 بالنص التالي: «يُضم المجلس في عضويته من الأجانب: تارو أسو وجوني ساساكي، والأمير سلطان بن سلمان، وبن إليوت ومدير متحف المتروبوليتان».

ويوضح القرار الجديد الذي أصدره السيسي أنه جاء لإضافة اسم البريطاني بن إليوت إلى مجلس أمناء المتحف المصري الكبير، فمن هو هذا الرجل؟

بنيامين ويليام إليوت (من مواليد 11 أغسطس/آب 1975) هو رجل أعمال بريطاني، نجل مالك الأراضي سيمون إليوت، وأنابيل إليوت المصممة وتاجرة التحف، وشقيقة كاميلا زوجة ولي عهد بريطانيا الأمير تشارلز. يشغل إليوت منصب الرئيس المشارك لحزب المحافظين منذ يوليو/تموز 2019، وهو أيضاً أحد مؤسسي مجموعة Quintessentially Group، للخدمات الفندقية المتنوعة والتي تعمل على توفير نمط حياة فاخرة. واتهم الرئيس الشرفي لحزب المحافظين، بن إليوت، الصيف الماضي، بكسب المال عبر تنظيم لقاءات بين رجال أعمال أثرياء والأمير تشارلز، زوج خالته. وبحسب تقرير لصحيفة «صنداي تايمز» البريطانية في أغسطس/آب الماضي، فإن بن إليوت، قدم عدداً من عملاء شركة Quintessentially الخاصة به، ولا سيما رجال أعمال أثرياء إلى الملك المستقبلي، بعد أن دفعوا عشرات الآلاف من الجنيهات الإسترلينية. وقال أحد هؤلاء العملاء، وهو من كبار المانحين لحزب المحافظين، للصحيفة، إنه دفع رسوماً سنوية قدرها 15 ألف جنيه إسترليني (20 ألف دولار أميركي) ليكون عضواً متميزاً في شركة إليوت الفاخرة لسنوات عدة. وأوضح هذا العميل وهو مليونير الاتصالات البريطاني محمد أمبرسي، (61 عاماً)، أنه في عام 2013، رتبت له شركة «Quintessentially» السفر لمقابلة الأمير تشارلز خلال «عشاء حميدي» في دومفريز هاوس في اسكتلندا. ومنذ ذلك الحين، تبرع أمبرسي، الذي أصبح بعد الاجتماع وصياً على إحدى جمعيات تشارلز الخيرية، بأكثر من 1,2 مليون جنيه إسترليني لقضايا يدعمها الأمير. وقال أمبرسي لـ«صنداي تايمز» إنه «من دون شخص مثل إليوت، ليس من الممكن، وليس من السهل، الوصول إلى شخصيات بارزة مثل تشارلز». وفي وقت سابق من هذا العام، أظهرت رسائل البريد الإلكتروني المسربة المتعلقة بتجديد شقة بوريس جونسون، أن إليوت قد تم ذكره في رسائل بريدية مهمة تناقش الطرق التي يمكن من خلالها استخدام التبرعات لحزب المحافظين، لتجديد الشقة.

وفي أغسطس الماضي، كشف حزب العمال البريطاني مطالبه بإجراء تحقيق في أنشطة الرئيس المشارك لحزب المحافظين، بعد مزاعم بأنه كان يدير نادياً سرياً لكبار المانحين مع طمس مصالحه التجارية والسياسية. إذ اتُّهم إليوت بإدارة «مجلس استشاري» سري للمانحين، دفع بعضهم 250 ألف جنيه إسترليني، ليتمكنوا من حضور اجتماعات مع رئيس الوزراء بوريس جونسون ووزير الخزانة البريطاني ريشي سوناك.

وكتب حزب «العمال» إلى لجنة المعايير البرلمانية في أغسطس الماضي، يطلب منها فحص ما إذا كان سلوك إليوت يتوافق مع «المعايير الأخلاقية التي يروج لها». وطالب الحزب بمعرفة ما إذا كان الوزراء يجتمعون مع «المجلس الاستشاري» السري للمانحين وما تمت مناقشته معهم. وردت اللجنة بالقول إنها غير قادرة على فحص الحالات الفردية. ومع ذلك، قالت السياسية في حزب العمال أنيليس دودز، إن إليوت يجب ألا «يتجنب التدقيق في أنشطته كرئيس مشارك لحزب المحافظين». وأضافت: «بوريس جونسون هو الذي عينه في هذا المنصب، لذا فإن المسؤولية عن تصرفات إليوت تقع في النهاية على عاتق رئيس الوزراء».

وكانت هناك مزاعم أيضاً بأن إليوت، يحتفظ بروابط مع شركة علاقات عامة شارك في تأسيسها، وضغطت على الحكومة نيابة عن شركة إقراض الرهن العقاري الثانوي في المملكة المتحدة «أميغو»، وشركة الاتصالات الصينية «هواوي». من جهتها، قالت صحيفة «الغارديان»، في وقت سابق، إن بن إليوت «جنى ثروة من مساعدة فاحشي الثراء على إقامة علاقات وإصلاح كل ما يرغبون فيه، وهو الآن متهم من داخل صفوف حزب المحافظين نفسه بطمس الخط الفاصل بين الأعمال والسياسة».

ويطرح كل ذلك علامات استفهام كبيرة حول إصدار السيسي قراراً جمهورياً خاصاً بتعيين إليوت في مجلس أمناء المتحف المصري الكبير.

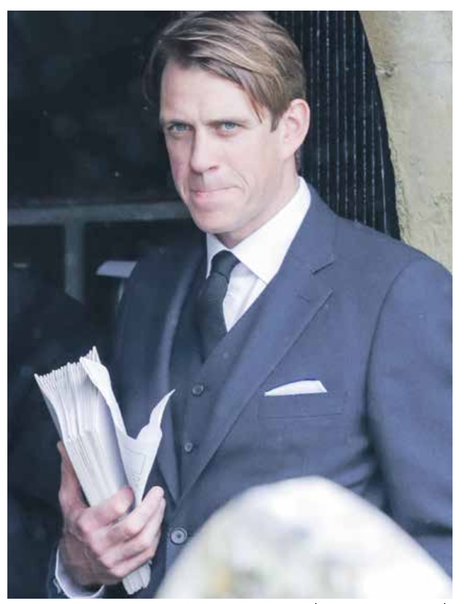
يشغل إليوت منصب الرئيس المشارك لحزب المحافظين (دان كارديف/Getty)

عراب زيارة الأمير تشارلز

قالت مصادر مصرية خاصة، لـ«العربي الجديد»، إن البريطاني بن إليوت كان عراب الزيارة التي قام بها ولي العه

تقرير

على بعد أسبوعين من انعقاد أول جلسة للبرلمان العراقي الجديد، والتي يتخللها انتخاب رئيس ونائبين له، لا يزال الغموض سيّد الموقف مع عدم توافق على المسألة بين الكتل السياسية ولا سيما السنّية منها، التي يتقدمها تحالفا «تقدم» و«العزم»

البرلمان العراقي

الرئاسة غير محسومة قبل أسبوعين من انعقاده

تشكيل الحكومة

قال الفيادي في «الإطار التنسيقي» سعد السعدي، لـ«العربي الجديد»، إن وفداً من الإطار هادي العامري وقيس الخزعلي وفالح الفياض سيتوجه إلى النجف، اليوم، للقاء زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، وبحث مسألة تشكيل الحكومة الجديدة، وقضية الكتلة الكبرى.

يصرّ تحالف «تقدم» على ولاية ثانية للحلبوسي (جيم واتسون/فرانس برس)

بغداد ـ عادل النواب

بعد مصادقة المحكمة الاتحادية العليا في العراق، أول من أمس الإثنين رسمياً على نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في العاشر من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، سيكون على القوى والكتل السياسية الفائزة، عقد أولى جلسات مجلس النواب خلال أسبوعين، على أن يترأسها النائب الأكبر سناً، ويتم خلالها اختيار رئيس للبرلمان ونائبين له. غير أنه لم يتوفر لغاية الآن أي تفاهم حيال هيئة رئاسة البرلمان الجديدة.

وينص الدستور العراقي النافذ في البلاد منذ عام 2005، بعقد أولى جلسات البرلمان بعد 15 يوماً فقط من تاريخ تصديق المحكمة الاتحادية العليا على نتائج الانتخابات البرلمانية، فيما يقضي العرف السياسي المعمول به في العراق منذ الغزو الأميركي للبلاد عام 2003، بتوزيع المناصب الرئاسية الثلاثة على المكونات الرئيسة الثلاثة في البلاد (السنة والشيعة والأكراد).

وظلّ منصب رئاسة البرلمان للقوى العربية السنية ضمن هذا العرف الذي يواجه رفضاً واسعاً من قبل الشارع العراقي، باعتباره يعزز الانقسام الطائفي والعرقي في بلد متعدد الأطياف. ويتم التعامل مع المنصبين الآخرين، وهما رئاسة الجمهورية والحكومة على النحو ذاته، إذ تتولى القوى الكردية التوافق على مرشحها لرئاسة البلاد، فيما تتولى القوى الشيعية التوافق على منصب رئيس الحكومة.

أول الاستحقاقات الدستورية، وهو اختيار رئيس البرلمان، لم يحسم لغاية الآن، بحسب مصادر سياسية عدة في بغداد، توقعت في تصريحات لـ«العربي الجديد»، سيناريو إبقاء الجلسة الأولى للبرلمان مفتوحة لأيام عدة وعدم رفعها لتجنب الوقوع في خرق دستوري، في حال لم يتم الاتفاق. ووفق المصادر، فإن «البرلمان الجديد، سيعقد جلسته الأولى لاختيار رئيس المجلس ونائبيه في 11 أو 12 يناير/كانون الثاني المقبل، لكن لغاية الآن لا يوجد أي توافق نهائي على اختيار مرشحي هذه المناصب، ليس من قبل القوى العربية السنية فقط، بل أيضاً من باقي الكتل التي يجب أن تصوّت على اسم رئيس البرلمان بأغلبية النصف زائداً واحداً، والحال نفسه لنائبي الرئيس». ولفتت المصادر إلى أن مهمة الاتفاق على رئاسة البرلمان محصورة حالياً بين تحالفي «تقدم» بزعامة رئيس البرلمان السابق محمد الحلبوسي، والذي يمتلك ما مجموعه 42 مقعداً، وتحالف «العزم» بزعامة خميس الخنجر، والذي يمتلك 36 مقعداً، مع قاعدة جديدة من التحالفات مع الكتل السياسية الأخرى. وتحدثت المصادر عن أن «الخلافات قائمة كذلك بين القوى السياسية الشيعية حيال منصب النائب الأول، والأمر ذاته بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وباقي الأحزاب الكردية في إقليم كردستان حول النائب الثاني».

ولم تفض اجتماعات سابقة جرت في بغداد بين تحالفي «تقدم» و«العزم»، عن أي توافقات نهائية معلّنة حيال منصب رئيس البرلمان. لكن المصادر ذاتها أكدت أن قنوات التواصل موجودة بين الطرفين وستدخل عملياً مرحلة الحسم قريباً، ولن تركز على ملف منصب رئيس البرلمان فقط، بل هناك قضايا أخرى يتم العمل على إدخالها في برنامج الحكومة المقبلة. ومن بين هذه القضايا، وفق المصادر، ملف النازحين وإعادة الحياة للمدن التي ترفض فصائل مسلحة عودة أهلها إليها، ودفع تعويضات وإعمار المدن المدمرة شمال وغربي البلاد، وهو ما يمثل نقطة التقاء بين «تقدم» و«العزم».

ويصر تحالف «تقدم» على تجديد ولاية ثانية لرئيسه محمد الحلبوسي في البرلمان، لكن هناك تحفظاً من أطراف سياسية أخرى ولا سيما تحالف «العزم»، على ذلك. إذ ترفض هذه الأطراف التجديد لرئيس البرلمان السابق، وتطرح أسماء أخرى مثل، رئيس مجلس النواب الأسبق وعضو تحالف «العزم»، محمود المشهداني، ووزير الدفاع الأسبق وعضو تحالف «العزم» كذلك خالد العبيدي.

في السياق، قال القيادي في تحالف «العزم» محمد العبد ربه، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «هناك تقارباً كبيراً بين تحالفي تقدم والعزم، لكن لغاية هذه اللحظة لم نصل إلى مرحلة الاتفاق النهائي على مختلف الملفات ومنها قضية اختيار رئيس البرلمان الجديد». ولفت العبد ربه إلى أن «الأيام القليلة المقبلة ستشهد حوارات مكثفة لحسم قضية اختيار رئيس البرلمان العراقي الجديد مع كل الأطراف السياسية، وليس السنّية فقط، فهذا الأمر يحتاج إلى توافق واتفاق مع الأطراف كافة، لأن التصويت يحتاج إلى أغلبية أعضاء البرلمان، وهذه الأغلبية تتحقق من خلال تصويت نواب باقي الكتل السياسية». وأضاف المتحدث نفسه أن «تحالف العزم يطمح خلال الفترة المقبلة لأن تكون رئاسة البرلمان العراقي من حصته، خصوصاً أن مقاعده البرلمانية في تزايد مستمر، وهذا الأمر سيتم حسمه خلال التفاوض والتحاور مع الأطراف السياسية بمن فيها تحالف تقدم، الذي يصر على أن تكون رئاسة البرلمان له من جديد».

في المقابل، قال القيادي في تحالف «تقدم» علي العيساوي، إن منصب رئاسة البرلمان من حق تحالفهم كونه حصل على أعلى نسبة من المقاعد البرلمانية بين القوى السياسية السنية، «وهذا يعني أن التحالف سيكون له حق ترشيح رئيس البرلمان، ونحن مرشحنا الوحيد لهذا المنصب هو محمد الحلبوسي». وشدد على أن «ترشيح الحلبوسي لولاية ثانية لرئاسة البرلمان، يحظى بدعم سياسي من أطراف أخرى ذات تأثير سياسي وبرلماني، ولهذا نعتقد أن حظوظه كبيرة جداً، وهذا الأمر سيحسم في الأيام المقبلة، خلال التفاوض والاتفاق النهائي مع القوى السياسية كافة».

من جهته، كشف القيادي في «الإطار التنسيقي» (الذي يضم القوى الشيعية الحليفة لإيران) فاضل الفتلاوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، عن «بدء حوارات سياسية بين كل الأطراف في الأيام القليلة المقبلة، لغرض حسم المناصب العليا في الدولة، وعلى رأسها منصب رئيس البرلمان ونائبيه». وتحدث الفتلاوي عن أن «الكتل التي ستخرج منها ترشيحات المناصب الثلاث (الجمهورية والبرلمان والحكومة) وستظفر بها، ستحسر مناصب أخرى من الوزارات وغيرها، وفق تقسيم النقاط التي تحتسب على عدد المقاعد البرلمانية لكل كتلة سياسية». وأشار إلى أن «هناك توافقاً مبدئياً على عدم التجديد لأي من الرئاسات الثلاث الحالية، ولهذا الحديث عن اختيار أي شخصية سابق لأوانه، فالحوارات والتفاوض الحقيقي لحسم قضية هذه المناصب لم يبدأ بعد».

توقعات بإبقاء الجلسة الأولى للبرلمان مفتوحة لأيام

لم تفض اجتماعات بين تحالفي «تقدم» و«العزم» لأي توافقات

خاص

«حماس» تريد سقفاً زمنياً للتفاوض بشأن تبادل الأسرى

حذّرت حركة «حماس»، عبر الوسطاء المصريين، الاحتلال الإسرائيلي من المماطلة في ملف التفاوض بشأن تبادل الأسرى، مطالبة بتحديد سقف زمني للتفاوض

القاهرة ـ العربي الجديد

كشفت مصادر مصرية مطلعة على ملف الوساطة المصرية بين حكومة الاحتلال الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، طبيعة رد الفصائل وعلى رأسها حركتا «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، على رسائل مصرية نقلها القائمون على ملف الوساطة في جهاز المخابرات العامة لهذه الفصائل بشأن تسهيلات إسرائيلية مرتقبة متعلقة بالأوضاع المعيشية في القطاع. وقالت المصادر لـ«العربي الجديد»، إن الفصائل شددت على رفضها أي محاولات جديدة من جانب الاحتلال في المماطلة بشأن الوفاء بالتعهدات السابقة المرتبطة بقرار وقف إطلاق النار، والتي تتضمن حزمة كاملة من الإجراءات المرتبطة بالأوضاع المعيشية لأهالي غزة، وتشكل كسراً جزئياً للحصار المفروض على القطاع منذ 2007، تمهيداً لرفع الحصار بشكل كامل مع التوصل إلى اتفاق تهدئة طويل المدى.

وبحسب المصادر، طالبت حركتا «حماس» و«الجهاد» المسؤولين في جهاز المخابرات المصرية، بفك الارتباط بين الإجراءات المصرية الخاصة بالتسهيلات، والإجراءات الإسرائيلية التي تعهد بها الاحتلال ضمن اتفاق الوساطة المصرية لوقف إطلاق النار، والتهدئة في القطاع. ولفتت المصادر إلى أن الرد المصري على هذه الجزئية، أكد أن القاهرة شرعت في تنفيذ بعض الإجراءات، إلا أن هناك أموراً أكثر تعقيداً ترتبط بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي ضمن الدور المصري. وكشفت المصادر عن موقف جديد لـ«حماس» بشأن صفقة تبادل الأسرى، موضحة أن الحركة أبلغت الوسطاء في مصر بأنها لن تظل رهن موقف الاحتلال، وإخضاع الصفقة لمعادلاته الداخلية التي يحركها وقت ما يشاء ويوقفها وقت ما يشاء، عبر محادثات شكلية حتى الآن. وأوضحت المصادر أن «حماس» أبلغت القاهرة أنه في حال استمر النهج الإسرائيلي ستعلن عند نقطة محددة وقف التفاوض بشأن الصفقة إلى حين وجود قيادة إسرائيلية قادرة على تنفيذ مقتضيات أي عملية تفاوضية. وأشارت إلى أن الحركة إلى ما لا نهاية، وأن قيادة «حماس» عليها التزامات أمام أسراها وصفها الداخلي، وباقي الأسرى من باقي الفصائل الأخرى.

وقالت المصادر إن «حماس» حمّلت الوسيط المصري رسالة مفادها أنها مستمرة في التجهيز لعمليات أسر جديدة لجنود إسرائيليين، في إطار مساعيها لتحرير أسراها من السجون الإسرائيلية، وامتلاك أوراق من شأنها تحسين معيشة باقي الأسرى. وكانت مصادر مصرية قد كشفت في وقت سابق أن المسؤولين في حكومة الاحتلال، أبلغوا القاهرة استعدادها لزيادة تصاريح العمل داخل الخط الأخضر لأبناء قطاع غزة بواقع 5 آلاف تصريح إضافي، مع إمكانية زيادة العدد لاحقاً على ضوء متابعة خطوة لامتصاص غضب الفصائل وتفويت الفرصة أمام موجة تصعيد جديدة، ودعم الوسيط المصري، وقالت المصادر، إن المسؤولين الإسرائيليين أبلغوا المسؤولين في جهاز المخابرات العامة، الاستعداد لعقد لقاء تنسيقي بشأن التوافق حول بدء القاهرة تنفيذ عمليات البناء ضمن مبادرة إعادة الإعمار، من خلال تحديد مكونات المرحلة التالية في أعقاب انتهاء الجانب المصري من عمليات إزالة الركام والمخلفات من المواقع التي ستشهد تنفيذ المبادرة. وأوضحت المصادر أن الاجتماع المرتقب سيشهد التوافق حول دخول مواد البناء اللازمة، والاطلاع على الآليات المصرية اللازمة لمراقبة عدم تسرب أي كمية من تلك المواد لصالح أي إنشاءات ذات أبعاد عسكرية في القطاع.

«حماس» مستمرة في التجهيز لعمليات أسر جديدة لجنود إسرائيليين

تجربي حركة «حماس» مناورات عسكرية دورية (Getty)

الحدث

تواصل روسيا نسف الحلول في سورية، مع إعلان تمسكها بالدستور السوري وفقاً لرؤية النظام، فضلاً عن تثبيت موقع بشار الأسد على رأس الهرم، لتنسف سبب وجود اللجنة الدستورية

روسيا تتمسك ببقاء الأسد

نسف سبب وجود اللجنة الدستورية السورية

امين العاصي

بعدما نجحت روسيا في ضرب كل الجهود الدولية لإيجاد حل سياسي في سورية، وخلق مسارات متعددة من الحوارات بلا نتيجة، وإثر نجاحها بإعادة بسط سيطرة نظام بشار الأسد على مناطق واسعة من سورية، باتت تتحدث بشكل واضح عن رفض تغيير السلطة القائمة في دمشق، وهو ما يؤكد عدم جديتها بالتعاطي مع القرارات الدولية الداعية صراحة إلى إجراء تغيير حقيقي في بنية السلطة في البلاد. وفي تصريحات جديدة، قال الكسندر لافرنتييف، مبعوث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى سورية، أول من أمس الإثنين، إن إعداد دستور جديد لسورية يجب ألا يهدف إلى تغيير السلطة في البلاد، خصوصاً أن «حكومة النظام راضية عن الدستور الحالي، وفي رأيها لا داعي لتعديلات». لكنه أشار إلى أنه «إذا رأت المعارضة إجراء تغييرات، يجب النظر في القضايا التي تهمها وطرحها على التصويت، في استفتاء، أو للموافقة عليها بطريقة أخرى». وأضاف لافرنتييف أنه «إذا سعى شخص ما إلى هدف وضع دستور جديد من أجل تغيير صلاحيات الرئيس، وبالتالي محاولة تغيير السلطة في دمشق، فإن هذا الطريق لا يؤدي إلى شيء». ودعا لافرنتييف المعارضة إلى طرح «بعض المقترحات الملموسة، وألا تنغمس في التكهنات بأنه لا يمكن أن تكون هناك تغييرات طالما أن بشار الأسد في السلطة». وحمّل المبعوث الروسي المعارضة السورية مسؤولية التأخيرات والمشاكل التي تظهر في عملية المفاوضات، معتبراً أنه من الخطأ اللاعب الوحيد على النظام، وأنه يجب تحمل المسؤولية من قبل الطرفين.

وتؤكد تصريحات المسؤول الروسي أن موسكو لم تكن جادة منذ البداية في التوصل إلى حل سياسي وفق القرارات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار الدولي 2254 الذي ينص على بيان جنيف 1 الذي صدر منتصف عام 2012 ورسم خريطة طريق للحل تفضي إلى تغيير بنية السلطة في سورية. واتخذت موسكو من مساري التفاوض في جنيف ومسار أستانة سبيلاً لإضاعة الوقت بهدف تمييع القضية السورية، وتثبيت بشار الأسد في السلطة.

وفور صدور تصريحات لافرنتييف، أعلن المتحدث باسم هيئة التفاوض التابعة للمعارضة السورية، إبراهيم جباوي، انسحابه من عضوية اللجنة الدستورية احتجاجاً على موقف موسكو. وفي حديث مع «العربي الجديد»، أشار جباوي إلى أن الهدف من تصريحات المسؤول الروسي «نسف العملية السياسية برمتها»، مستدركاً بالقول: «لكن موسكو ليست اللاعب الوحيد في القضية السورية. كما أشار إلى أن مفاتيح الحل في سورية «بيد الولايات المتحدة»، مضيفاً: «إذا لم يصدر هذا يعني أن هناك تناغماً بين الطرفين حول القضية السورية».

من جهته، اعتبر الائتلاف الوطني السوري في بيان له أمس الثلاثاء، تصريحات المسؤول الروسي «انقلاباً على العملية السياسية وعلى مسار اللجنة الدستورية»، واصفاً إياها بـ«اللامسؤولة»، وبأنها «تدخل مرفوض في خيارات السوريين وفي مسار العملية السياسية». وتابع أن «المسار الدستوري جزء من حزمة مسارات في القرار الدولي 2254، ولا بد من فتح بقية المسارات وعلى رأسها مسار هيئة الحكم الانتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية. وهذا الأمر من مسؤولية الأمين العام للأمم المتحدة، والدول الفاعلة في المجتمع الدولي». وأكد الائتلاف أن «موقف الشعب السوري واضح بشأن ضرورة محاسبة مجرمي الحرب وفي مقدمتهم رأس النظام»، مضيفاً أن «على من يحلم ببقاء مجرم الحرب بشار في السلطة، أو بأي دور له في مستقبل سورية، أن يستفيق من وهمه».

ومنذ بدء جولات اللجنة الدستورية أواخر عام 2019، حرص النظام السوري على إضاعة الوقت وحرف اللجنة عن مسارها، لذا كانت نتيجة ست جولات من التفاوض في جنيف تحت إشراف الأمم المتحدة صفراً. وكان موقف النظام واضحاً منذ البداية وهو رفض القرارات الدولية وهو ما تدركه المعارضة جيداً، إلا أنها تضطر للذهاب في كل مرة إلى جنيف استجابة لضغوط إقليمية ودولية كي لا تظهر بمظهر المعطّل للعملية السياسية.

وجاء الموقف الروسي الجديد عقب تراجع اهتمام واشنطن بالقضية السورية. ويقتصر التعامل الأميركي مع هذه القضية على فرض عقوبات اقتصادية على النظام ورموزه، أثبتت الوقائع أنها لم تكن ذات جدوى في دفع بشار الأسد للتراجع عن رفضه تسهيل مهام الأمم المتحدة التي فشلت فشلاً ذريعاً في تطبيق القرارات الدولية. وعلى الرغم من ذلك لم يصدر حتى اللحظة موقف عن الأمم المتحدة يحمّل النظام مسؤولية هذا الفشل، بل إن المعارضة اتهمت المبعوث الدولي غير بيدرسون بشكل غير رسمي، بالتماهي الكامل مع الرؤية الروسية للحل، القائمة على تثبيت الأسد في السلطة. ورأى الباحث السياسي رضوان زيادة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن تصريحات لافرنتييف «ترجمة عملية للسياسة الروسية في سورية لجهة تعطيل العملية السياسية». وحول الموقف المتوقع من واشنطن حيال هذه التصريحات، قال زيادة: «حتى لو صدر موقف رافض فإن السياسة الأميركية إزاء سورية لن تتغير. سورية ليست أولوية في السياسة الخارجية الأميركية الآن».

وفي السياق، قال المحلل السياسي المختص بالشأن الروسي طه عبد الواحد، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «لا جديد في تصريحات لافرنتييف»، مضيفاً: «لا أجد أنه قال شيئاً غير متوقع في الموقف الروسي تجاه سورية». وتابع بالقول: «لا أحد يقف في وجه المشروع الروسي في سورية. تركيا لديها مصالحها التي تنطلق منها في تعاطيها مع الملف السوري، وهناك دول عربية تطالب بعودة النظام إلى الجامعة العربية، وموسكو باتت اليوم مؤمنة بأنه بمقدورها الإبقاء على الأسد».

ولا يستبعد عبد الواحد أن تكون تصريحات لافرنتييف التي «كشف فيها من دون مواربة حقيقة موقف بلاده في الشأن السوري» بمثابة رد فعل مسبق على الحراك السياسي الذي يقوده رئيس الوزراء المنشق رياض حجاب في الدوحة. وأضاف: «رياض حجاب معروف بصلابة موقفه لاسيما في موضوع كيفية تطبيق القرارات الدولية، وتمسكه برحيل الأسد». ولفت إلى أن موسكو «تدرك أن لدى حجاب القدرة والدعم الإقليمي لتشكيل معارضة حقيقية مؤثرة»، مضيفاً أن «الروس يخشون على ما يبدو أن تؤدي عودته (حجاب) إلى الواجهة إلى تحريك المواقف الغربية وتفعيلها، باعتبار أن الغرب سيجد فيه شخصية يمكن التعامل معها وقادرة على قيادة المعارضة».

حمّل لافرنتييف المعارضة مسؤولية المشاكل في المفاوضات

أعلن إبراهيم جباوي انسحابه من عضوية اللجنة الدستورية

لافرنتييف مشاركاً في مؤتمر بدمشق عام 2020 (الوافد بشارة/فرانس برس)

متابعة

إسرائيل تمدد قانونين لقمع الأسرى وفلسطينيي الداخل

مدد الكنيست العمل بتعديلين يتعلقان بنشر قوات أمنية في مناطق فلسطينيي الداخل وفي قمع الأسرى الفلسطينيين

القدس المحتلة ـ نضال محمد وتد

أقرّ الكنيست الإسرائيلي، فجر أمس الثلاثاء، بالقراءتين الثانية والثالثة، تعديلين حملا الرقمين 7 و9 في قانون الخدمة الأمنية، بهدف تمديد العمل بهما حتى عام 2024، بعد أن كان مقرراً انتهاء مدتهما مع نهاية العام الحالي. وتمّ دمج التعديلين في عملية تصويت واحدة، وفقاً لاقتراح لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، التي أعدت التعديلين. ووفقاً لهذا الأمر، تقرر تمديد سريان مدة التعديل رقم 7، الذي ينص في البند 24 من قانون خدمة الأمن لعام 1986 على دمج خريجي الخدمة العسكرية من الجيش في صفوف وحدات الشرطة (غير وحدات حرس الحدود)، والتي يختص عملها بأمن الدولة وسكانها». وأرفق بنص التعديل الشرح التالي: «إن الحاجة الأصلية لتعزيز قوات الشرطة بجنود من سلك الخدمة الإلزامية، إضافة للجنود الذين يخدمون في حرس الحدود، نبع في الماضي من الوضع الأمني، الذي ألزم شرطة إسرائيل ببذل جهود خاصة لإحباط عمليات والمحافظة على الأمن الداخلي للدولة، وهي حاجة لا تزال قائمة».

ويعني هذا التعديل عملياً السماح بنقل خريجي الخدمة العسكرية مباشرة لوحدات خاصة في الشرطة الإسرائيلية، للمشاركة في قمع تظاهرات واحتجاجات فلسطينيي الداخل. وهو ما تؤكده جملة تقارير عن تقديرات في قيادة الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية الإسرائيلية أخيراً، عن الحاجة لرفد قوات الشرطة الإسرائيلية بعناصر من الجيش في حال اندلاع حرب مستقبلية، في البلدات والقرى الفلسطينية مع تخصيص فلائة الوية لهذه المسألة.

وأشارت التقارير على نحو خاص إلى قوات يتم نشرها بالأساس في المدن الفلسطينية الساحلية التاريخية (حيفا ويافا وعكا واللد والرملة)، كجزء من «استخلاص العبر في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من هبة الكرامة في مايو/ أيار الماضي، عندما اندلعت مواجهات في هذه المدن التاريخية مع عناصر من اليمين الإسرائيلي والمستوطنين الذين تم جلبهم بحافلات منظمة من مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة». ووافقت هذه التقديرات بث القناة الإسرائيلية 13 أخيراً تقريراً كشف بدء إعطاء عناصر الشرطة العادية في اللد تدريبات كانت مخصصة عادة لوحدات «مكافحة الإرهاب»، والإشارة إلى أن الشرطة في يافا والرملة وعكا أيضاً ستتلقى تدريبات مشابهة. أما التعديل الثاني المختص بقمع أسرى الحرية الفلسطينيين، المعروف بالتعديل رقم 9، فنص بدوره على تمديد أمر سريان دمج ونقل جنود من الخدمة العسكرية، بشكل مباشر لمصلحة السجون الإسرائيلية، مع احتفاظهم بحقوق الجنود في الخدمة النظامية وتمديد سريان هذا الأمر أيضا لغاية عام 2024. وجاء في شرح الحاجة لهذا التمديد أن «أسس هذا التعديل تكمن في التفاهمات بين وزارة الأمن ووزارة الأمن الداخلي والجيش الإسرائيلي ومصلحة السجون الإسرائيلية. وبموجب هذا التفاهم يتم نقل المسؤولية عن مجمل عملية معالجة الأسرى الأمنيين (أسرى الحرية الفلسطينيين) من الجيش لمصلحة السجون».

ووفقاً للشرح الذي أُرفق بطلب تمديد هذا التعديل، فقد ورد: «يشار إلى أن موضوع دمج خريجي الجيش في وحدات مصلحة السجون ككل، وتقييد دمجهم في وحدات بعينها، تم فحصه طيلة الوقت من قبل وزارة الأمن ووزارة الأمن الداخلي والجيش ومصلحة السجون، على أن تستمر عملية الفحص في السنوات المقبلة». لكن هذه اللغة القانونية الجافة تخفي عملياً استعدادات إسرائيل لحرب مقبلة، بتأمين مكامن ضعف أو ثغرات تخشى أن تؤثر في ساعة الحرب، سواء من خلال اندلاع تظاهرات احتجاج رافضة للحرب في الداخل الفلسطيني، أم حصول قلاقل داخل السجون والمعتقلات، التي تزج فيها إسرائيل أكثر من 4 آلاف أسير فلسطيني. ويخشى الاحتلال من ارتدادات أي اضطرابات أو احتجاجات قد يقوم بها الأسرى داخل المعتقلات، على الوضع العام في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، لجهة انضمام فصائل المقاومة لعمليات تضامنية مع الأسرى، أو تنظيم تظاهرات شعبية في الضفة الغربية المحتلة مع الحركة الأسيرة.

ويهدف التعديلان وتمديد سريان أمر الساعة بشأنهما إلى توفير أرضية «قانونية» للجوء لضم عناصر من الجيش سواء لمصلحة السجون أم لقوات الشرطة في المدن والبلدات الفلسطينية في الداخل. وأظهرت نتائج التصويت أن رئيس «القائمة العربية الموحدة - للحركة الإسلامية الجنوبية»، عضو الكنيست منصور عباس قد صوّت هذه المرة مع هذه التعديلات، كما فعل عند عرضها للتصويت عليها في القراءة الأولى مطلع الشهر الحالي.

اظهرت نتائج التصويت أن منصور عباس صوّت لمصلحة التعديلات

شرق غرب

بينت يحدّد رفضه فتح قنصلية أميركية في القدس

كرر رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي، نفتالي بينت (الصورة)، أمس الثلاثاء، رفضه إعادة فتح القنصلية الأميركية لخدمة الفلسطينيين في القدس المحتلة، بعد أن كان أعلن، أول من أمس الإثنين، في الكنيست أن حكومته أوضحت للإدارة الأميركية «أنه لا مكان لقنصلية لخدمة الفلسطينيين في القدس المحتلة». من جهته، اعتبر المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة أن القنصلية الأميركية يجب أن تفتح في مدينة القدس الشرقية، وأن ذلك يأتي من منطلق تعزيز التواصل الأميركي مع السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

(العربي الجديد)

تشكيل حكومة كويتية جديدة

أصدر ولي عهد الكويت، المكلّف بالاختصاصات الدستورية لأمير البلاد، الشيخ مشعل الأحمد الصباح، أمس الثلاثاء، أمراً أميرياً بتشكيل الحكومة الكويتية الجديدة برئاسة الشيخ صباح الخالد الصباح، بعضوية 15 وزيراً، بينهم 4 نواب في مجلس الأمة، بعد أكثر من شهر ونصف من المفاوضات الشاقة بين رئيس الحكومة وأطراف من المعارضة.

(العربي الجديد)

الأردن: اشتباكات بالأيدي بين نوّاب

رفع رئيس مجلس النواب الأردني عبد الكريم الدغمي، أمس الثلاثاء، جلسة مناقشة مشروع تعديل الدستور الأردني لسنة 2021، إلى اليوم الأربعاء، بعد فوضى واشتباكات بالأيدي بين عدد من النواب، وذلك اعتراضاً على مداخلة لرئيس اللجنة القانونية النيابية عبد المنعم العودات حول إضافة كلمة «الأردنيات» في المادة الأولى من الدستور. وقال العودات إن «إضافة كلمة الأردنيات إلى جانب كلمة (الأردنيون) في المادة الأولى من مشروع تعديل الدستور الأردني يهدف إلى المساواة في الحقوق والواجبات لكلا الطرفين».

(العربي الجديد)

تحضيرات لاستئناف المفاوضات السعودية ـ الإيرانية

كشف مسؤول عراقي بارز في العاصمة بغداد، لـ«العربي الجديد»، أمس الثلاثاء، عن حراك جديد داخل مكتب رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي (الصورة)، لتهيئة عقد جولة مباحثات جديدة بين الرياض وطهران في بغداد خلال الفترة المقبلة، مؤكداً أنه من غير المرجح أن تمثل الجانبين السعودي والإيراني وفود بمستويات رفيعة.

(العربي الجديد)

ليبيا: البرلمان لا يتوصل إلى اتفاق حول الانتخابات

أعلن مجلس النواب الليبي (البرلمان)، أمس الثلاثاء، إرجاء جلسته المخصصة لمناقشة أسباب تأجيل الانتخابات إلى الأسبوع المقبل. وجاء ذلك على لسان رئيس مجلس النواب المكلف فوزي النويري وفق بث مباشر للجلسة نقلته قناة «ليبيا الأحرار». وكان المجلس قد اقترح أول من أمس الإثنين ضرورة تأجيل الانتخابات الرئاسية لمدة 6 أشهر، وإطلاق حوار موسع بين مختلف الأطراف في البلاد.

(الأناضول)

الغلاف

حصل الرئيس الأميركي جو بايدن على أكثر مما طلبه لميزانية الدفاع الأميركية لعام 2022، بعدما اتفق الجمهوريون والديمقراطيون استثنائياً، على إظهار الوحدة في وجه ما تسميها واشنطن تهديدات متصاعدة لكل من بكين وموسكو. وتعدّ ميزانية الدفاع الأميركية الضخمة للعام المقبل، بالنسبة إلى بايدن، عودة أولية للسكة الصحيحة التي تستوجبها المرحلة، خصوصاً بعد تنامي القوة الصينية حين كانت أميركا منشغلة في حروبها، لكن زيادة التسليح لا تحجب الخطر على بقاء الهيمنة الأميركية التكنولوجية

ميزانية الدفاع الأميركية

سباق تسلح في وجه الصين وروسيا

واشنطن ـ **العربي الجديد**

لا «حمائم» في واشنطن، لا في البيت الأبيض، أو في الكونغرس، في ظرف ضبابي عالمي عالي التوترات. وعلى الرغم من الانقسام السياسي غير المسبوق في الولايات المتحدة، بين الجمهوريين والديمقراطيين، ما انعكس تباطؤاً لأجندة الرئيس الديمقراطي جو بايدن الداخلية في العام الأول من عهده، أثنى الجانبان أخيراً، على التمرير السلس لميزانية الدفاع الضخمة لعام 2022، والتي وقّعها بايدن أول من أمس الإثنين، بزيادة ملحوظة عن الرقم الذي خصّصه سابقاً لميزانية وزارة الدفاع. وتعدّ الميزانية الدفاعية الأميركية للعام المقبل، أول انتكاسة معتبرة للجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي، وللجماعات المعارضة للحروب ولزيادة الإنفاق الحربي، والتي كانت استبشرت خيراً لأجندتها بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان. وتبدو الانتكاسة متعددة الأوجه، مع تقييد استخدام أموال لنقل معتقلين من معتقل غوانتانامو، وفشل عودة تفويض الحروب الذي كان سمح بغزو العراق، من البيت الأبيض إلى يد الكونغرس. وتريد الولايات المتحدة في ميزانية بايدن، التي خصّصت أموالاً إضافية لزيادة التسليح الجوي والبحري، التشديد على سياسة الردع، ومواكبة اللغة المتحدية للهيمنة الأميركية لكل من الصين وروسيا، بعد عقدين أميركيين من محاربة الإرهاب. وكلل مرة، يبدو لوبي صناعة السلاح في الولايات المتحدة، أكبر الفائزين، مع تحريك إضافي لماكيناته ما يستدعي رفع يده العاملة، لتلبية الاحتياجات الدفاعية المتزايدة التي نصّت عليها الميزانية، ما يرضي أيضاً النواب والشيوخ المقبلين على انتخابات نصفية للكونغرس في العام المقبل.

ووقّع بايدن، كما كان متوقعاً قبل نهاية العام الحالي، قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2022، أي الميزانية الدفاعية الأميركية للعام المقبل، والتي تبقى الأعلى في العالم، ومحط رصد، نظراً لما توضحه حول الاستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة، خصوصاً مع وصول أي رئيس جديد إلى البيت الأبيض. وقبل توقيع بايدن، كان مجلسا النواب والشيوخ قد مرّرا تباعاً، وبأغلبية ساحقة، الميزانية في وقت سابق من ديسمبر/كانون الأول الحالي، وبسلاسة في المجلسين، مع اختصار مهل التعديلات والنقاشات التي غالباً ما تستهلك أوقاتاً إضافية وأخذاً وردّاً بين «النواب» و«الشيوخ». واتخذت العملية شكل مفاوضات في الكونغرس وراء الكواليس، لتمرير القانون الذي صاغه النواب، من دون أن يصوغ الشيوخ هذا العام قانونهم الخاص، ما أسقط إخضاع الميزانية للكثير من التعديلات المتبادلة. ورأى السيناتور الجمهوري مايك تورنر، لدى تمرير القانون في الكونغرس، أن أعداءنا يطورون أكثر من أي وقت مضى قدراتهم الدفاعية، وتؤمن الميزانية الجديدة التمويل اللازم لتحديث الثالوث النووي وبرنامج الدفاع الصاروخي». ومفنداً السلاسة التي مرّ بها القانون، اعتبر السيناتور الجمهوري الأعلى في لجنة القوات المسلحة في «الشيوخ» أن «مسألة الدفاع ليست أولوية للرئيس بايدن، ولكن الوضع الأمني مع الصين وروسيا قد ساء أكثر مما كان عليه حين طرحت اللجنة القانون في يوليو/تموز الماضي. لا أجد قانوناً أكثر أهمية لتمريره اليوم».

تتسمح الميزانية بإنفاق دفاعي يبلغ حوالي 770 مليار دولار، بعدما رفض الجمهوريون طلب بايدن الأساسي بتخصيص 715 مليار دولار لميزانية البنتاغون، مطالبين بزيادتها إلى 740 مليار دولار، لا سيما لمواكبة التقدم العسكري المتسارع للصين وروسيا. ووصلت الميزانية النهائية إلى 768 مليار دولار، موزعة بين البنتاغون، وبرامج الأسلحة النووية التي تشرف عليها وزارة الطاقة، وهي تعكس نظرة الولايات المتحدة إلى التحديات الجيوسياسية حول العالم، والعودة إلى دعم التسليح التقليدي.

وتبدو الزيادة في التسليح، الذي يشمل المقاتلات الجوية والسفن، أكثر ميلاً لأن تكون «استعراض قوة» أميركية ومحاولة لإظهار أن أميركا تسير في الاتجاه الصحيح للاستدارة شرقاً. ويسمح القانون بزيادة الإنفاق العسكري بنحو 5 في المائة مقارنة بالعام الماضي (وصل إلى 740 مليار دولار في آخر عام من عهد الرئيس السابق دونالد ترامب). وتضمّن القانون 7,1 مليارات دولار لمبادرة الردع في المحيط الهادئ إظهاراً لدعم الكونغرس الدفاع عن تايوان (زيادة مليارين عما طلبه بايدن لهذه المبادرة)، وتقديم 300 مليون دولار (بزيادة 50 مليوناً عن طلب بايدن) لمبادرة المساعدة الأمنية الأوكرانية، إظهاراً للدعم في مواجهة التحركات الروسية، بالإضافة إلى 4 مليارات دولار لمبادرة الدفاع الأوروبية، و150 مليون دولار للتعاون الأمني مع دول البلطيق.

ويتضمن القانون زيادة في أجور القوات بنسبة 2,7 في المائة، وشراء مزيد من الطائرات والسفن لسلاح البحرية، إضافة إلى استراتيجيات للتعامل مع المخاطر السياسية لا سيما ما يتعلق بروسيا والصين. وبحسب المشروع، فقد دعا المشرعون إلى رفد البنتاغون بـ12 مقاتلة إضافية عمّا طلبها بايدن من طراز «أف/أي . 18» سوبر هورنيت التي تصنعها شركة «بوينغ»، و5 مقاتلات إضافية (عن الـ12 مقاتلة المخصصة في ميزانية بايدن الأصلية)، من طراز «إف 15 إكس» (بوينغ) التي تتميز بزيادة القدرة على المناورة ومدى أكبر، وحمولة أسلحة أعلى، والتي تمّ تصميمها كاول مقاتلة اميركية جوية مع القدرة على حمل أسلحة فرط صوتية. ورفعت الميزانية عدد السفن الحربية التي طلبها بايدن، من 8 إلى 13، بزيادة 5 سفن، بينها غواصتان هجوميتان ومدمرتان. كما سمحت بتصنيع 85 مقاتلة جديدة من طراز «أف 35» (لوكهيد مارتن).

وكان التصويت في الكونغرس قد أبرز حماسة الجمهوريين المعتادة للإنفاق والمبادرات الحربية، في وقت لا يزالون معترضين على أي زيادة على البرامج الاجتماعية. وعكست الميزانية التناغم بين الجناح الديمقراطي التقليدي والحزب الجمهوري المحافظ حول المسألة. وقال رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، السيناتور الديمقراطي جاك ريد، إن «أمتنا تواجه طيفاً واسعاً من التحديات الأمنية، وإذا ما قيس هذا الهدف، فإن القانون يشكل تقدماً ملحوظاً، لأنه يعالج طيفاً كبيراً من المسائل الضاغطة، بدءاً من التنافس الاستراتيجي مع الصين وروسيا، إلى التكنولوجيات المزعزعة (مثل الأسلحة فرط الصوتية) إلى تحديث السفن والآليات العسكرية».

وتتفق الميزانية مع استراتيجية بايدن التي أعلن عنها مع إعلان الانسحاب من أفغانستان، لجهة تحويل التركيز في المعارك على الأرض، من الشرق الأوسط إلى التركيز على الصين وروسيا. لكن بايدن لم يطلب زيادة في التسليح، إلا أن المشرعين رأوا أنه العامل الأساسي لتحقيق الردع وإبقاء التوفق.

ويأتي تركيز ميزانية الدفاع الأميركية للعام المقبل على الصين وروسيا، فيما تدور عجلة عمل تشريعي آخر في الكونغرس، أكثر طموحاً تجاه الصين. والمقصود «قانون التحديث والمنافسة الأميركي» (يوسيكا) بقيمة 255 مليار دولار، الذي فشل رئيس الأغلبية الديمقراطية في الشيوخ تشاك تشومر بربطه رسمياً بميزانية الدفاع السنوية. ويعد القانون الذي وضعه مجلس الشيوخ، الأكثر تقدماً حتى الآن في الولايات المتحدة لناحية ضمان التفوق الأمني والتكنولوجي الدفاعي على الصين. ويضمن زيادة الاستثمار الفيدرالي في الأبحاث والتسريع في الانتقال من أفكار وتصاميم المختبرات إلى السوق. ووضع مجلس النواب قانونه الخاص أيضاً في هذا الإطار، حيث يجري العمل للوصول إلى قانون «وسط» بين الجانبين لمواكبة الطموحات الصينية المتسارعة، لا سيما تكنولوجياً.

«تفويض الحروب» باقٍ

تبلغ ميزانية الدفاع الأميركية لـ2022 نفس القيمة تقريبا التي بلغتها ميزانية الرئيس الأميركي الأسبق باراك اوباما (الصورة)، في 2011، حيث زاد عديد القوات الأميركية في العراق وأفغانستان. وعرقلت لجنتا القوات المسلحة في مجلسي النواب والشيوخ هذا العام بندا في قانون الميزانية، كان سيسمح بإلغاء قانون التفويض لعام 2002 الذي سمح للرئيس جورج دبليو بوش بغزو العراق، ويبرّر لاحقا الكثير من حروب أميركا حول العالم.

وقّع بايدن على ميزانية الدفاع الأولى في عهده (Getty)

تسمح الميزانية بإنفاق دفاعي يبلغ 770 مليار دولار

زيادة الإنفاق على المبادرات الردعية في الهادئ وأوروبا

الحدث

إيران تدعم حكومة يمنية تضم «جميع الأطراف»

دفع التصعيد العسكري الكبير أخيراً بين أطراف الحرب اليمنية المبعوث الأممي هانس غروندبرغ للتحذير من أن ذلك يقوض فرص الوصول إلى «تسوية سياسية مستدامة» لإنهاء الحرب

عدن ـ **العربي الجديد**
طهران ـ **صابر غل عنبري**

على وقع التصعيد الذي شهدته المعارك في اليمن أخيراً، وتوسّع غارات التحالف العربي الذي تقوده الرياض على أهداف في العاصمة صنعاء، وكذلك هجمات الحوثيين المتواصلة على السعودية، ندد المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، أمس الثلاثاء، بهذا التصعيد العسكري الكبير، محذراً من أنه يقوض فرص الوصول إلى «تسوية سياسية مستدامة». يأتي ذلك بينما بعثت السعودية برسالة إلى مجلس الأمن الدولي طالبت فيها بـ«محاسبة» الحوثيين إثر هجوم إثر هجوم على منطقة جازان جنوب غربي المملكة، يوم الجمعة الماضي، أسفر عن مقتل مدنيين اثنين. في الأثناء، أعلن الحوثيون أمس استئناف رحلات منظمات الإغاثة والأمم المتحدة إلى مطار صنعاء «بشكل مؤقت»، بعد أسبوع من توقفه عن العمل.

وقال المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، في بيان صحافي أمس، إن التصعيد الذي يشمل الغارات الجوية للتحالف على صنعاء، والهجوم الحوثي على محافظة مأرب «يقوض فرص الوصول إلى تسوية سياسية مستدامة لإنهاء النزاع في اليمن». وأشار إلى أن التصعيد في الأسابيع الأخيرة «هو ضمن أسوأ ما شهده اليمن منذ أعوام، الأمر الذي زاد من تعريض حياة المدنيين للخطر»، مشدداً على أن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقوانين حقوق الإنسان في اليمن «لا يمكن أن تستمر من دون مساءلة». كذلك أعرب غروندبرغ عن قلقه إزاء استمرار الهجمات الحوثية ضد السعودية والتي تسببت أيضاً في وقوع ضحايا من المدنيين وأضرت بالبنى التحتية المدنية. وشدد غروندبرغ على أن «أي استهداف للمدنيين وللمنشآت المدنية فضلاً عن الضربات العشوائية من قبل أي من الفاعلين هو انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي ويجب أن يتوقف على الفور».

وفيما أشار إلى أن عام 2021 «ينتهي بشكل مروع بالنسبة لليمنيين» حيث «يعاني الملايين منهم من الفقر والجوع وقيود شديدة على حريتهم في الحركة، أعلن المبعوث الأممي جاهزيته للعمل مع الأطراف لإيجاد حلول فورية لخفض التصعيد والتعامل مع الاحتياجات الإنسانية العاجلة وإتاحة المجال لعملية سياسية تهدف للوصول إلى نهاية شاملة ومستدامة للنزاع في اليمن.

وتأتي التصريحات الأممية بينما طالبت السعودية مجلس الأمن الدولي، أمس الثلاثاء، بـ«محاسبة» الحوثيين إثر هجوم على منطقة جازان يوم الجمعة الماضي، أسفر عن مقتل مدنيين اثنين وإصابة سبعة آخرين. وجاء ذلك في رسالة بعث بها مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة عبد الله المعلمي، إلى مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، وفق وكالة الأنباء السعودية «واس».

وقال المعلمي في رسالته إن «استهداف المدنيين والأعيان المدنية جريمة حرب»، مطالباً بـ«محاسبة مليشيات الحوثي (على ذلك) وفق القانون الدولي». وحذر من أن «غياب الإجراءات الصارمة من قبل المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن تجاه موردي أسلحة مليشيات الحوثي (في إشارة إلى إيران)، سيسمح لهذه المليشيات بمواصلة أعمالها الإرهابية في المنطقة».

في الأثناء، أعلن الحوثيون، أمس، استئناف رحلات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإنسانية إلى مطار صنعاء الدولي بعد توقف استمرّ أسبوعاً. وقالت الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد التابعة للحوثيين في بيان إنه «تم التواصل مع وزارة الخارجية (في حكومة الحوثيين) لإبلاغ الأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية بأن مطار صنعاء جاهز لاستقبال الرحلات».

وكان المطار توقف عن استقبال الطائرات قبل أسبوع بسبب أضرار تعرض لها بعد ضربات جوية شنها التحالف، بحسب الحوثيين، لكن التحالف قال إن الجماعة أغلقت المطار بشكل مفاجئ قبل يومين من الضربات. وبحسب التحالف، فإن الحوثيين يستخدمون المطار لأغراض عسكرية. وفي بيان هيئة الطيران، اتهم الحوثيون التحالف بمنع دخول أجهزة اتصال وأجهزة ملاحية اشترتها الهيئة «لتحل محل الأجهزة القديمة». وأضاف البيان أنه «تم إبلاغ الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بعدم ضمان استمرارية عمل تلك الأجهزة على المدى الطويل، نظراً لقدمها». وحمّلت الهيئة «الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المسؤولية الكاملة عن عملية هبوط وإقلاع رحلاتها في حال تعطّلت تلك الأجهزة بشكل مفاجئ»، مضيفة «تحمل العدوان مسؤولية ما ترتب على استهدافه للمطار بالصواريخ واحتجاز التجهيزات الخاصة به».

من جانب آخر، أكد وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، أمس الثلاثاء، أن بلاده ستعين «قريباً» سفيراً جديداً في اليمن «ليستقر في هذا البلد»، مشيراً إلى أن السفارة الإيرانية في صنعاء «تدار حالياً من قبل القائم بالأعمال». وأضاف عبد اللهيان في تصريحات للتلفزيون الإيراني، خلال حفل تأبين السفير الإيراني السابق في صنعاء، حسن إيرلو، الذي أعلنت طهران أخيراً وفاته بسبب «مضاعفات إصابته بفيروس كورونا»، أن «علاقاتنا مع اليمن مهمة». وتابع: «إننا على قناعة بضرورة تشكيل حكومة تضم جميع الأطراف اليمنية للحفاظ على الوحدة الوطنية ووحدة الأراضي».

واتهم الوزير الإيراني أطرافاً لم يسمها بالسعي إلى «تجزئة اليمن إلى مناطقين أو مناطق عدة». وتابع: «نواصل متابعاتنا لإلغاء الحصار المفروض على اليمن وإنهاء العدوان عليه وإعادة السلام فيه»، مشدداً على أن «الأزمة اليمنية حلها سياسي فقط».

أعلن الحوثيون استئناف الرحلات الأممية عبر مطار صنعاء

تقرير

غياب زعيم «طالبان» يثير تساؤلات

يثير غياب زعيم حركة «طالبان» في أفغانستان، الملا هيبت الله أخوند زاده، عن الأضواء تساؤلات حول ما إذا كان على قيد الحياة

كابول ـ **صبغة الله صابر**

بعد مضي أكثر من أربعة أشهر على سيطرة حركة «طالبان» على كابول ووصولها إلى سدة الحكم في أفغانستان، لم يظهر زعيم الحركة الملا هيبت الله أخوند زاده إلى العلن. وأثار هذا الأمر تساؤلات عديدة وشكوكاً في أذهان الأفغان وحتى عناصر الحركة. واعتلت «طالبان» مرات عدة عن إصدار زعيمها مراسيم، كما قالت إنه شارك في اجتماعين في قندهار، ولكن من دون بثّ صورة أو تسجيل له، ملقية الضوء حول أخوند زاده، خصوصاً لدى الذين يدعون أنه لم يعد على قيد الحياة. وليس أخوند زاده وحده الذي يعمل بعيداً عن أنظار الناس والإعلام، بل أيضاً وزير الداخلية، زعيم «شبكة حقاني» الملا سراج الدين، يرفض الظهور والخروج إلى العلن، على الرغم من مشاركته في اجتماعات عدة من دون تسجيل ولا صورة. مع العلم أنه يتولى منصب وزير الداخلية في حكومة «طالبان»، فضلاً عن كونه نائب زعيم الحركة، وزعيم الشبكة الموضوعة في القائمة السوداء لمجلس الأمن الدولي.

في هذا السياق، أكد نائب المتحدث باسم «طالبان» بلال كريمي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن زعيم الحركة على قيد الحياة، وما يُتداول بشأن قتله أو موته لا يستحق النقاش ولا مصداقية له ولا أساس. وأضاف: «الحديث عن أنه لم يظهر إلى العلن غير صحيح، فهو يعقد الاجتماعات بشكل متواصل مع قيادي الحزب، كما زار المدرسة الدينية في قندهار (مدرسة رحمانية) في 31 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وعقد لاحقاً اجتماعاً آخر مع المسؤولين في الحكومة المحلية بقندهار نفسها». وشدّد على أن أخوند زاده بصحة جيدة تمكّنه من إدارة شؤون البلاد والحركة معاً.

وعن الدليل على ذلك ولماذا لم يتم التقاط صورة أو بث تسجيل صوتي له، للرد على القائلين إن من يقوم بدور الملا أخوند زاده قد لا يكون الرجل نفسه الذي تولى زعامة الحركة إثر مقتله سلفه الملا ختر منصور، لم يرد كريمي على ذلك. وهو الأمر الذي لا يجيب عليه قادة الحركة، ما يقوي الشبهات الموجودة بشأن حياة زعيم «طالبان».

وفي هذا السياق، قال الزعيم القبلي في ولاية بكتيا عصمت الله خان، في حديثٍ مع «العربي الجديد»، إن «بلادنا تمر بمرحلة عجيبة، يحكمها شخص لم نره ولا نظن في القريب العاجل أننا سنراه»، مضيفاً «كان من المفروض أن يأتي الرجل بعد سيطرة طالبان على كابول إلى العلن ليخاطب الشعب كي يقضي على كل تلك الشكوك والشبهات، ولكن مع الأسف بلادنا في حالة غموض، وظهور أخوند زاده قد يقضي على جزء كبير من هذا الغموض». وتابع: «نسمع بين الحين والآخر مراسيم وقرارات صادرة عنه وهي نافذة فعلاً، ولكن نريد أن نراه، خصوصاً أن زعيم الحركة الأول ومؤسسها الملا عمر توفي وأخفت الحركة نبأ وفاته لسنوات عدة، لذلك يخاف عامة المواطنين الأفغان من تكرار ما حدث، بالتالي نريد أن نرى زعيم طالبان الذي هو رئيس الدولة؛ إذ كل القرارات في الحركة بيده».

من جهته، قال الإعلامي الأفغاني نصير أحمد طاهري في حديث مع «العربي الجديد»، إنه لا يمكن الجزم في الوقت الراهن بأن الرجل على قيد الحياة، إذ لا توجد أدلة ملموسة تثبت ذلك، ما يثير شكوكاً وشبهات، ولا سيما أن «طالبان» في الماضي قد أذعت أن مؤسسها الملا عمر موجود وهو لم يكن آنذاك على قيد الحياة. ورأى أن «كل الاحتمالات مفتوحة، فمن ناحية هو يصدر المراسيم والقرارات ما ينبئ أنه موجود ويدير شؤون الحركة كما تدعي الأخيرة، أما من ناحية أخرى ليس لدينا ما ينفي الزعم القائل بأنه لم يعد في هذه الدنيا». ولم يستبعد طاهري أن يكون من بين أسباب عدم ظهور أخوند زاده، إن كان على قيد الحياة، الخوف على حياته، لافتاً إلى أن الأجواء الأفغانية لا تزال تحت سيطرة القوات الأميركية، والطائرات بلا طيار الأميركية تحلق في سماء أفغانستان بشكل دائم ومتواصل. وبالتالي هناك ادعاء لدى «طالبان» بوجود مخاوف على حياة الرجل من تنفيذ غارة عليه بطائرة مسيّرة، مثلما حدث ضد الزعيم الراحل الملا أختر منصور في إقليم بلوشستان الباكستاني في مايو/أيار 2016.

أما الإعلامي الأفغاني ميرويس أفغان، فذهب في حديث له مع «العربي الجديد» أبعد من ذلك، لافتاً إلى أن شريحة من عناصر وقادة «طالبان» لديها أيضاً شكوك حول حياة الرجل، وأن هناك الكثير من الشكوك حول شخصية وحياة أخوند زاده، وهذا ليس فقط لدى عامة الأفغان. وأشار إلى أن هناك فئة من «طالبان» تدّعي أن أخوند زاده لم يعد على قيد الحياة، وأنه قُتل في باكستان قبل سنوات. لكن فئة أكبر من «طالبان» تؤكد أنه حي ويدير شؤون البلاد ويعقد اجتماعات بشكل متواصل في قندهار، مثل ما كانت تفعل سابقاً في مناطق من جنوب غربي باكستان.

وحول حضور زعيم الحركة بعض الاجتماعات، قال أفغان إن هذه تبقى ادعاءات فقط، لأن «طالبان» لم تقدم أي دليل يثبت أن الملا أخوند زاده الذي حضر هذه الاجتماعات، هو نفسه الرجل الذي تولى قيادة الحركة عقب مقتل الملا أختر منصور. واعتبر أن مسألة حياة زعيم الحركة تشوبها الكثير من الشكوك والشبهات، وإن كان الرجل على قيد الحياة فعلى «طالبان» أن تثبت للشعب ذلك، أو على الأقل يتم تسجيل شريط مصور له في مكان آمن.

وشدّد أفغان على أن شخصية الملا أخوند زاده وحياته مهمة جداً لما يسمى بشورى كويتا أو طالبان الأم، لأنها تعطي ثقلاً كبيراً لتلك الشورى مقابل شبكة حقاني، وإذا صحت الأنباء عن أنه لم يعد على قيد الحياة، كما يرى بعضهم، حينها سيكون الثقل لشبكة حقاني. وبالتالي يسعى مجلس شورى كويتا بكل وسيلة لأن يخرج أخوند زاده إلى الإعلام.

تقول طالبان إن أخوند زاده يعقد اجتماعات بشكل متواصل

أكثر من 4 أشهر على سيطرة الحركة على البلاد (وكيل كوشار/فرانس برس)

شرق غرب

رئيسي يقبل دعوة بوتين لزيارة روسيا

أكد المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، علي بهادري جهرمي، أمس الثلاثاء، أن الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي (الصورة) سيلبي دعوة نظيره فلاديمير بوتين لزيارة روسيا مطلع العام المقبل. وقال جهرمي إنه «في إطار التفاعل الاستراتيجي بين البلدين، سيزور رئيسي روسيا» لبحث «التعاون الثنائي والإقليمي والدولي»، فيما أكد المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف أن التحضيرات جارية في موسكو للزيارة.
(فرانس برس)

روسيا: إغلاق منظمة حقوقية بارزة

أمرت المحكمة الروسية العليا أمس الثلاثاء، بإغلاق منظمة «ميموريال»، أبرز مجموعة حقوقية في البلاد. وثقت عمليات تطهير نفّذت خلال الحقبة السوفييتية في عهد جوزيف ستالين. وأمرت المحكمة بإغلاق «ميموريال إنترناشونال»، الهيئة المركزية للمنظمة التي أسسها معارضون للحكم السوفييتي عام 1989، وذلك على خلفية خرق قانون «العملاء الأجانب». وتتهم السلطات «ميموريال» بوصم ذكرى الاتحاد السوفييتي وانتصاراته وإعادة تأهيل «المجرمين النازيين».
(فرانس برس)

تركيا: توقيف 16 شخصاً مرتبطين بـ«داعش»

أوقفت السلطات التركية، أمس الثلاثاء، 16 شخصاً في إطار مكافحة مصادر تمويل «داعش». وأوضحت وزارة الداخلية أن فرق مكافحة الإرهاب شنّت حملات دهم متزامنة في ولايات أضنة وأنقرة وباليكسير وإسطنبول وقونية وشانلي أورفة، أوقفت على إثرها 14 شخصاً على صلة بـ«داعش» في العاصمة ومدينة إسطنبول. ويعمل المشتبهون في عمليات التمويل المالي لعناصر التنظيم في مناطق القتال.
(الأناضول)

قتل عشوائي في دنفر

قتل مسلح 4 أشخاص وأصاب 3، بينهم رجال شرطة، أول من أمس الإثنين، في إطلاق نار عشوائي نفّذه في مواقع مختلفة في مدينة دنفر عاصمة ولاية كولورادو الأميركية. وقال قائد الشرطة بول بازن، المسلح قتل امرأتين بالرصاص وأصاب رجلاً قرب وسط دنفر، ثم قتل رجلاً في حي تشيزمانز بارك في شرق دنفر قبل أن يتوجه إلى مدينة ليكوود حيث أطلق النار وقتل شخصاً رابعاً داخل شركة إلى أن دخل في مطاردة مع الشرطة التي أطلقت النار عليه، ما أدى إلى مقتله.
(رويترز)

باربادوس: انتخابات عامة مبكرة في يناير

دعت رئيسة وزراء باربادوس ميا موتلي (الصورة) أول من أمس الإثنين، إلى إجراء انتخابات عامة مبكرة في 19 يناير/كانون الثاني المقبل، بعد أسابيع قليلة من تحول الدولة الكاريبية إلى جمهورية وانفصالها عن التاج البريطاني. وفي خطاب بثته على وسائل التواصل الاجتماعي، قالت موتلي إنها أرادت إجراء الانتخابات لتوحيد الدولة التي يقل عدد سكانها قليلا عن 300 ألف حول قضية مشتركة بينما تكافح للتغلب على تداعيات جائحة كورونا.
(رويترز)

حدّدت الولايات المتحدة وروسيا تاريخ 10 يناير/ كانون الثاني المقبل، موعداً لعقد محادثات أمنية بينهما، تشمل ملف أوكرانيا. ويبحث الروس وحلف شمال الأطلسي في 12 يناير أيضاً خلافاتهما، في وقت تتمسك فيه موسكو بإبعاد الناتو عن حدودها

محاولة أخيرة لخفض التوتر الأوكراني

روسيا والغرب: اجتماعات مكثفة في يناير

تتحضر روسيا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والدول الفاعلة على الساحة السياسية الأوروبية، لمفاوضات شاقة مع بداية العام المقبل، حدّدت مواعيدها في محاولة مستعجلة للجم التصعيد بين روسيا وأوكرانيا، والذي يبقى مفتوحاً على كل الاحتمالات، في ظلّ الضمانات الأمنية التي تطالب بها موسكو، ورفض واشنطن أي شروط لمنع توسع حلف شمال الأطلسي في شرقي أوروبا. وتبقى أوكرانيا، حتى اللحظة، مستبعدة عن أي مفاوضات مباشرة بين الطرفين الأميركي والروسي، اللذين أكد كل منهما خلال اليوم الماضيين، أن المفاوضات الأمنية بينهما ستنطلق في 10 يناير/ كانون الثاني المقبل، في مدينة جنيف سويسرية، على أن تشمل أيضاً البحث في معاهدات الحدّ من انتشار الأسلحة النووية بعد الحرب الباردة. كما سيجري الروس وحلف الناتو محادثات منفصلة في بروكسل.

وأكد البيت الأبيض، أول من أمس الإثنين، أن الولايات المتحدة وروسيا ستجريان في 10 يناير المقبل محادثات تتناول ملفي مراقبة الأسلحة النووية والأزمة الأوكرانية، دون توضيح من سيمثل الجانب الأميركي في الاجتماع. ونقلت وكالة «فرانس برس» عن متحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي قوله إن واشنطن «تنتظر بفارغ الصبر بدء الحوار» مع موسكو. وأضاف المتحدث أنّه «عندما سنجلس لنتحاور، يمكن لروسيا أن تطرح مخاوفها على الطاولة وسنضع مخاوفنا أيضاً، خصوصاً المتعلقة بنشاطات روسيا». وأوضح أن هذا الاجتماع الأول المقرر، قد يليه بعد يومين، أي في 12 يناير، اجتماع ثانٍ بين روسيا وحلف شمال الأطلسي، على أن يعقد في 13 من الشهر ذاته اجتماع ثالث بين روسيا و«منظمة الأمن والتعاون في أوروبا»، التي تضمّ في عضويتها الولايات المتحدة. وأوضح المصدر أن الاجتماع الأميركي - الروسي يندرج في إطار الحوار الأمني الاستراتيجي الذي أطلقه الرئيسان الأميركي والروسي، جو بايدن وفلاديمير بوتين، خلال القمة التي جمعتهما في جنيف في يونيو/ حزيران الماضي (عادا والتقيا في قمة افتراضية في 7 ديسمبر/ كانون الأول الحالي). وأكد المتحدث أن مصالح أوكرانيا لن يتم تجاهلها في أي اتفاق يجري التوصل إليه مع روسيا، مشدداً على أن المفاوضات لن تشمل «أي أمر يتعلق بحلفائنا وشركائنا من دون حلفائنا وشركائنا، بما فيهم أوكرانيا». وأعاد التذكير بمقاربة الرئيس الأميركي حول أوكرانيا، وهي «توحيد التحالف خلف مسارين، تدابير ردع والدبلوماسية». وحول ذلك، قال المتحدث: «نحن موحدون بشأن العواقب التي قد تواجهها روسيا

شدّد ريابكوف على اهمية المباحثات مع الناتو (Getty)

واشنطن: مصالح أوكرانيا لن يتم تجاهلها بأيّ اتفاق يبرم

إذا تحركت نحو أوكرانيا، لكننا موحدون أيضاً في رغبتنا بالانخراط في دبلوماسية قائمة على مبادئ مع روسيا».

من جهته، قال مسؤول كبير في الإدارة الأميركية للوكالة إنه «على الرغم من أن هذا الاجتماع مخصّص بشكل أساسي لإعادة التفاوض على معاهدات الحد من انتشار الأسلحة النووية بعد الحرب الباردة، فإن النقاش سيتناول الوضع على الحدود الروسية الأوكرانية».

وأمس، الثلاثاء، أكد نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف هذه المواعيد، وأن الاجتماع الأميركي الروسي سيعقد في جنيف، لكنه أضاف أنه لا يتوقع التوصل إلى اتفاق في «يوم واحد». وأعرب ريابكوف عن أمله في أن تدشن المحادثات مع الولايات المتحدة عملية من شأنها أن تقدم لموسكو ضمانات أمنية جديدة من الغرب، ومنها عدم انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي. ورأى ريابكوف أن رد الولايات المتحدة على الموضوع حتى الآن كان «مطلقاً»، وأنه كان من المهم أن يشارك مسؤولون عسكريون في محادثات مماثلة مع حلف شمال الأطلسي، مؤكداً أن هذه المحادثات بدورها ستبدأ في 12 يناير، وستعقد في بروكسل. أما محادثات 13 يناير، فتشمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تضم الولايات المتحدة وحلفاءها في حلف الأطلسي، إضافة إلى روسيا وأوكرانيا ودول أخرى كانت ضمن الاتحاد السوفييتي. وكان مسؤول في حلف الناتو قد أكد، يوم الأحد الماضي، أن الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرغ يعتزم عقد اجتماع لمجلس الناتو - روسيا في 12 يناير، وهو «على اتصال» مع موسكو بشأن هذا الأمر.

من جهته، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس، أن بلاده ستدافع عن مصالحها بحزم، ولن تقدم تنازلات من طرف واحد، خلال المفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن ضمانات الأمن.

أما وزارة الدفاع الروسية، فاتهمت حلف الأطلسي بـ«الاستعداد» لنزاع مسلح واسع النطاق مع موسكو. وقال نائب وزير الدفاع الروسي ألكسندر فومين إن بلاده بذلت محاولات عديدة للتعامل الإيجابي مع الناتو بعد الحرب الباردة، مشيراً إلى نزع السلاح على حدودها الغربية، لكنه رأى أن «الهيكل العسكري للناتو أعيد استهدافه بكثافة عالية في اتجاه التحضير لنزاع مسلح واسع النطاق مع روسيا».

وكانت روسيا قد اقترحت في وقت سابق من ديسمبر/ كانون الأول الحالي على الولايات المتحدة وحلف الناتو توقيع اتفاقيتين لوضع نظام ضمانات أمنية بغية تخفيف التوترات العسكرية في أوروبا. وتهدف هذه الاقتراحات إلى تكثيف التنسيق بين الطرفين لتفادي وقوع حوادث عسكرية خطيرة، والحد من نشر أسلحة استراتيجية، مثل القاذفات الثقيلة والصواريخ متوسطة وقصيرة المدى، في مناطق محددة، مع تعهد حلف شمال الأطلسي بعدم مواصلة تمدده شرقاً، وعدم منح أوكرانيا العضوية فيه، أو قبول انضمام دول الاتحاد السوفييتي السابق إليه.

في غضون ذلك، تواصل أوكرانيا التعويل على الدعم الأميركي وتطالب بالمزيد منه، لصدّ أي محاولات «عدوانية» تجاه أراضيها. وذكرت هيئة الحدود الحكومية في أوكرانيا، أمس، أن الولايات المتحدة ستمول مشاريع، من بينها توفير معدات للاستطلاع والمراقبة، من أجل تشديد السيطرة على حدود أوكرانيا مع كل من روسيا وبيلاروسيا. وقالت هيئة الحدود إن المشاريع، التي تصل قيمتها إلى 20 مليون دولار، تشمل شراء أنظمة تسجيل مقاطع مصورة وطائرات مسيرة ومعدات حماية شخصية لقوات حرس الحدود. من جهتها، أجرت القوات الروسية، أول من أمس، تدريباً على صدّ غارات جوية مكثفة، بمشاركة 10 آلاف جندي، بحسب ما نقلت وكالة «إنترفاكس» للأنباء عن المنطقة العسكرية الغربية في روسيا.

(فرانس برس، رويترز، الأناضول)

حماية كييف

انضم عشرات المدنيين إلى احتياط الجيش الأوكراني خلال الأشهر الأخيرة، مع تصاعد المخاوف من وجود مخطط روسي لشن هجوم واسع النطاق على بلادهم. ويبلغ قوام الجيش الأوكراني 215 ألف جندي، وارتفع عدد جنود الاحتياط أخيراً إلى قرابة 100 ألف، بحسب وكالة «فرانس برس»، لافتة إلى أن المتدربين المدنيين الجدد هم جزء من كتائب الاحتياط التي شكّلت من أجل حماية كييف في حال وقوع هجوم على العاصمة الأوكرانية، وأكبر مدينة فيها.

متابعة

أزمة الصومال: تنديد دولي وانحياز أميركي

ندّد المجتمع الدولي بالخلاف السياسي في الصومال، بعد تعليق الرئيس محمد عبد الله فرماجو، مهام رئيس الحكومة، محمد حسين روبلي، وانتشار مجموعات مسلحة بالشوارع

أعرب حلفاء الصومال عن قلقهم حيال ازدياد حدة الخلاف بين الرئيس محمد عبد الله فرماجو ورئيس الوزراء محمد حسين روبلي، في وقت سيّرت فصائل مدججة بالسلاح دوريات في أجزاء من مقديشو، أمس الثلاثاء، ما يعزز المخاوف من أن تؤدي الأزمة السياسية إلى اندلاع أعمال عنف. وتمركز جنود موالون لرئيس الوزراء قرب القصر الرئاسي، بعد يوم من إعلان فرماجو تعليق مهام روبلي الذي اتهم الرئيس بـ«محاولة انقلاب».

وحضّ مراقبون دوليون الجانبين على حل الخلاف المتصاعد فيما سعى بعض الأعيان والسياسيين الصوماليين إلى تهدئة الوضع. وقال مصدر في مكتب الرئيس لوكالة «فرانس برس»، «بدأ بعض السياسيين والأعيان التنقل بين الجانبين لتهدئة الموقف، لكن لم يتم التوصل بعد إلى حل رسمي عبر هذه الجهود». وحذّر مكتب أفريقيا التابع لوزارة الخارجية الأميركية، مساء أول من أمس الإثنين، من أن واشنطن «مستعدة للتحرك في وجه من يعرقل طريق الصومال نحو السلام». وجاء في تغريدة على «تويتر» للمكتب أن «محاولة تعليق مهام روبلي مقلقة، ونحن ندعم جهوده لإجراء انتخابات سريعة وذات صدقية. يجب على كل الأطراف التوقف عن الإجراءات التصعيدية والتصريحات».

وأصدر مراقبون دوليون وحلفاء، من بينهم بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بياناً مساء الإثنين، أعربوا فيه عن «قلق عميق» إزاء الأزمة. وجاء في البيان «ندعو قادة الصومال إلى وضع مصالح البلاد في أعلى سلم أولوياتهم، وتهدئة التوترات السياسية المتصاعدة والامتناع عن الاستفزازات أو استخدام القوة التي يمكن أن تقوّض السلام والاستقرار». وأضاف «لطالما أعرب الشركاء الدوليون عن قلقهم المتزايد إزاء عمليات التأخير المستمرة والمخالفات الإجرائية التي تقوّض صدقية العملية الانتخابية» في الصومال.

وكان الرئيس الصومالي قد أعلن أول من أمس الإثنين تعليق سلطات روبلي للاشتباه بتورطه في فساد، في خطوة وصفها رئيس الوزراء بأنها «محاولة انقلاب» مما يصعد الصراع على السلطة بين الزعيمين. واتهم الرئيس الصومالي رئيس الوزراء بالاستيلاء على أرض مملوكة للجيش الصومالي والتدخل في تحقيق تجريه وزارة الدفاع. ورداً على ذلك، قال روبلي إن الخطوة التي اتخذها الرئيس غير دستورية، وإن الهدف منها إخراج الانتخابات الجارية في البلاد عن مسارها. وأمر روبلي قوات الأمن بالبدء في تلقي الأوامر منه وليس من الرئيس. وقال روبلي إن «قرارات الرئيس فرماجو ومحاولته السيطرة على مكتبي بقوة السلاح تعد محاولة متعمدة بالانقلاب على النظام والدستور المؤقت في البلاد». وأضاف أن هدف محاولة الرئيس المنتهية ولايته هو عرقلة عملية الانتخابات من أجل استمرار بقائه في السلطة بطريقة غير قانونية على غرار محاولته السابقة الفاشلة في إبريل الماضي حول تمديد ولايته لمدة عامين. وأكد رئيس الوزراء أن حكومته ستواصل مهام مسؤوليتها في إدارة الانتخابات ومؤسسات الدولة.

وتبادل فرماجو وروبلي الاتهامات يوم الأحد الماضي بالمسؤولية عن تعطيل الانتخابات البرلمانية، التي بدأت في أول نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وكان من المفترض أن تكتمل بحلول 24 ديسمبر/ كانون الأول الحالي لكن لم يُنتخب سوى 24 من 275 نائباً حتى يوم السبت الماضي. ويُنظر على نطاق واسع للنزاع المستمر منذ أشهر بين الرجلين على أنه يصرف انتباه الحكومة الصومالية عن محاربة «حركة الشباب» المرتبطة بتنظيم «القاعدة». كذلك يثير مخاوف بشأن احتمال تجدد الاشتباكات بين الفصائل في القوات الأمنية المتحالفة مع كل جانب. ووقع أول صدام بين الرئيس ورئيس الوزراء في إبريل/ نيسان الماضي، عندما مدد الرئيس بشكل أحادي فترة رئاسته البالغة أربع سنوات لمدة عامين آخرين، مما دفع فصائل من الجيش متحالفة مع كل من الرجلين للسيطرة على مناطق مختلفة في العاصمة مقديشو. وسُويت المواجهة عندما كلف الرئيس روبلي بالأمن وتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية المؤجلتين، في حين ألغى البرلمان قرار تمديد الفترة الرئاسية.

(رويترز، فرانس برس)

■ لا صحة لما يتم تداوله حول التقدم في صفقة تبادل الأسرى مع الاحتلال. الاحتلال ما زال يراوغ ولا يتعاطى بشكل إيجابي مع الوسطاء ولا يريد دفع الثمن المطلوب. رئيس حكومة الاحتلال نفتالي بينت عرقل عدة مرات جهود الوسطاء لإحداث تقدم في صفقة التبادل

■ الزاهي: أطراف من الاتحاد تحاول توتير العلاقة بين المنظمة والحكومة... كاينك نسيت سيادة الرئيس الي ما قصرش في مهاجمة وتقزيم الاتحاد وبعثوا لكتب الجغرافيا، لا تخف سيكتب ذلك في كتب التاريخ. #يسقط_الانقلاب_في_تونس

■ رجل شهم، مناضل كل الأزمنة عز الدين الحزقي وضع حياته في خطر من أجل حرية أجيال ترعرعت في المذلة والمهانة وتطالب بها على حساب الكرامة والمواطنة والديمقراطية التشاركية. #يسقط_الانقلاب_في_تونس

■ لماذا لا ترد إيران أو بشار على هذا القصف الإسرائيلي؟ ميناء اللاذقية تسيطر عليه إيران «شركات إيرانية» والمعلومات الأولية تشير إلى أن القصف استهدف شحنات تحتوي مواد أولية للصناعات العسكرية، وهذا الأمر وارد نظراً لشدة الحريق الذي استمر منذ ساعات الفجر وحتى الصباح. #اللاذقية

■ إسرائيل أصبحت تضرب سورية بصواريخ من البحر والأسد لا يرد. اليوم استهدفت برشقة صواريخ حاويات في الميناء التجاري، وذلك بعد نحو أسبوعين من استهداف نفس المكان جواً. وقالت حينها إنها استهدفت حاويات لإيران. تخيلوا أصبحت تضربه من زوارق وهو لا يرد. أقسم لو بصقت في وجهه لن يرد، اختصاصه قصف أطفال

■ قاعدة حميميم الروسية بلزق مرفأ اللاذقية وموجود فيها نظام دفاع أس 400 الجوي اللي بيقدر يحمي كل شمال وغرب ووسط سورية (مع مرفأ اللاذقية). مش ع أساس أبو علي بوتين مع المحور؟ روسيا مع إسرائيل أكتر من مع سورية

■ قبل 2003 كلنا محاصرين. كلمني بعد 2003 وين إصلاحاتكم، وين الرغد اللي لازم يعيشه شعبنا الكردي. 18 سنة يفلشون ما يعمرون ومن يحجون يقولون صدام سلمنا العراق خراب، أي انرفع الحصار شنو إنجازاتكم؟ فشل بفشل